



مدلول مصطلح "في حديثه مناكير" وما بنحوه عند الإمام البزار

دراسة مقارنة تطبيقية من خلال مُسنده

The Significance of the Term "Fi hadithihi munakeer" and What is Related to it according to Imam Al-Bazzar: an applied comparative study

د. محمد بن ماهر بن محمد المظلوم

الجامعة الإسلامية – غزة فلسطين

Email: mmathloun@iugaza.edu.ps

ملخص

تناولت في هذا البحث مصطلح: "في حديثه مناكير"، وما بنحوه، عند الإمام البزار كدراسة مقارنة تطبيقية من خلال مُسنده؛ للتعرف على مدلوله عنده، فهو من مصطلحات الجرح المثجاجة عند النُّقاد، فشرعت بالتعريف بالإمام البزار، وأتبعته بتعريف: "المُنكر" لغةً واصطلاحاً، وبيّنت مدلوله عند المتقدمين والمتأخرين، والفرق بين مرادهم منه، واجتهدت في معرفة مدلوله عند الإمام البزار بدراسة الرواة الذين أطلق عليهم هذا المصطلح في مُسنده، بمقارنة قوله بأقوال النُّقاد الآخرين، وختمت ذلك بتسجيل خلاصة لكل واحد منهم، تُبيّن حكمه، ومُراد الإمام البزار من هذا المصطلح فيه، وبلغ عدد هؤلاء الرواة ثمانية رواة، وختمت البحث بخاتمة اشتملت على أهمّ النتائج والتوصيات، وكان من أهمّها: أنّ الإمام البزار يُساوي غالباً بين مصطلح: "في حديثه مناكير"، وما بنحوه، ومصطلح: "مُنكر الحديث"، وكان له عدّة اطلاقات لهذا المصطلح، موافقاً في ذلك غيره من المتقدمين، ولم يكن على ما اشتهر عند كثير من المتأخرين ومن لحقهم، من حصره: بالضعيف الذي يُخالف من هو أولى منه، وكان يُجمل اطلاقاته له على ثلاثة أمور، وهي: الراوي إذا تفرّد، والضعيف الذي يُخالف من هو أولى منه، ومن يروي الموضوعات.

الكلمات المفتاحية: مدلول، مصطلح، حديثه، مناكير، البزار..

Abstract

This paper deals with the term Fi hadithihi Man'akeer "in his hadith Manakeer" according to Imam Al Bazar: a practical comparative study. As this term is one of criticizing (Jarh) terms which Hadith critics are contrary to, this study defines Imam Al Bazar and explains what term munkar(evil deeds) linguistically and terminologically means. It also sheds light on its meaning based on ancestors and successors perspective and the difference between what they mean by it. This piece of research endeavors to find out its meaning according to Imam Al-Bazzar, by studying the eighteen narrators

, who were called by this term in his Musnad, through comparing his saying with the sayings of other critics. A brief summary of each narrator with what this term means to Imam Al Bazar was written down. The most important findings and recommendations are: Imam Al Bazar equalizes between the terms "denounced hadith" and "in his hadith Manakeer" and he also has many usages of this term, agreeing with ancestors not the successors who only consider this term especially for the doubtful narrator who disagrees the most adequate of him. All of these usages were Three: a sole narrator, doubtful one, the doubtful one who disagrees the most adequate of him, and the one who narrates invented hadiths.

Keywords: significance, term, his hadith, Manakeer, Al Bazar.

مقدمة

الحمد لله حمداً يوافي نعمه، ويكافئ مزيده، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله الأمين، الداعي إلى المنهاج القويم، في هذا الدين الحكيم، المحفوظ من كل تغيير وتبدل، بحفظ رب العالمين إلى يوم الدين، وعلى آله وصحبه، ومن سلك سبيلهم، وتمسك بحبل السنة المتين القويم إلى يوم الدين، أما بعد:

فمما لا يخفى على من درس علم الجرح والتعديل، مدى احتياج أهل الشأن في هذا العلم والباحثين فيه إلى معرفة مدلول كل مصطلح من مصطلحات النقاد التي أطلقوها على الرواة، للتعرف على مرادهم، ومقصدهم، وعرفهم فيها، وبالأخص المصطلحات المتجاذبة عندهم، التي لا يعلم مرادهم منها إلا بعد دراستها دراسة تطبيقية مقارنة، وهذا الأمر مما احتاج إليه أهل الشأن من السابقين واللاحقين، وأكد على أهميته ذلك إمام النقاد في زمانه وذهبهم، الإمام الذهبي رحمه الله تعالى في قوله: "نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة، ثم أهم من ذلك، أن نعلم بالاستقراء التام عرف ذلك الإمام الجيهذ، واصطلاحه، ومقاصده بعباراته الكثيرة"⁽¹⁾، وكذلك أكد الإمام ابن كثير رحمه الله تعالى، بقوله: "وتم اصطلاحات لأشخاص ينبغي التوقيف عليها"⁽²⁾.

(1) الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي (ص: 82).

(2) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لأحمد شاكر (ص: 162).

ومن هذه المصطلحات المتجاذبة، التي لم يُجزم بمدلولها عند الإمام البزّار، مصطلح: "في حديثه مناكير"، وما بنحوه؛ فكان جديرًا بي أن أجمع كل من أطلق عليهم هذا المصطلح في مُسنّده من الرّواة، ودراستهم من خلال بيان أقوال النُّقاد فيهم، لنعلم بهذا الاستقراء عُرْفه، ومقصده، ومراده بهذا المصطلح، وبلغ عدد هؤلاء الرّواة ثمانية.

ووسمت هذا البحث بـ: "مدلول مصطلح "في حديثه مناكير" وما بنحوه عند الإمام البزّار، دراسة مقارنة تطبيقية من خلال مُسنّده".

فالله تعالى أسأل أن يجعلني في عملي موفقًا مُسدّدًا، وأن يجعله لوجهه الكريم خالصًا. آمين.

أولاً- أهميّة البحث ودوافع اختياره:

تكمن أهميّة البحث فيما يلي:

- 1- أنّه يتناول مصطلحًا مُهمًّا من مصطلحات الجرح المتجاذبة، والتي كثر تناولها، وهو مصطلح: "في حديثه مناكير"، وما بنحوه، مع حاجتنا إلى معرفة مدلوله عند من يُطلقه من النُّقاد، مثل الإمام البزّار.
- 2- الوقوف على مفهوم هذا المصطلح عند الإمام البزّار، ودلالته؛ لأنّه قد يُشكل معنى المصطلح على بعض الباحثين، فتكون مثل هذه الدّراسة خير عون لهم.
- 3- المساهمة في إتمام أعمالٍ سابقة -سأذكرها في الدّراسات السّابقة- قد بيّنت مدلول مُصطلحات أخرى لهذا الإمام من خلال مُسنّده.
- 4- الحاجة الملّحة إلى وجود دراسات حديثة تُعنى بتحرير ألفاظ النُّقاد ومُصطلحاتهم، والكشف عن مدلولاتها، سيّما أنّها كثيرة جدًا.
- 5- عدم العثور على دراسات مقارنة تطبيقية لهذا المصطلح عند الإمام البزّار في مبلغ علمي.

ثانياً- أهداف البحث:

يهدف البحث الوقوف على الرواة الذين أطلق عليهم الإمام البزار في مُسنده مصطلح: "في حديثه مناكير"، وما بنحوه، ومعرفة مدلوله عنده ومراده منه، وذلك من خلال مقارنة قوله بأقوال غيره من النقاد في هؤلاء الرواة.

ثالثاً- الدراسات السابقة:

بعد البحث والتفتيش عن موضوع الدراسة من خلال المراسلة مع مراكز البحوث العلمية، عبر شبكة الإنترنت، وسؤال أهل العلم والتخصص من مشايخنا وأساتذتنا، لم أعثر على دراسة مقارنة تطبيقية تُظهر مدلول مصطلح: "في حديثه مناكير"، وما بنحوه، عند الإمام البزار من خلال مُسنده، مع العلم بوجود دراسات سابقة في بيان مدلول مصطلحات أخرى عنده، منها:

1- رسالة ماجستير: مصطلح: "ليس به بأس" عند الإمام البزار في مُسنده، دراسة نظرية تطبيقية، إعداد: منير سليم عبيد كاطع، إشراف: د. محمد مصلح محمد الزعبي، قسم أصول الدين، كلية الشريعة، جامعة آل البيت -المفرق- الأردن، سنة: (1428هـ).

2- رسالة ماجستير: مصطلح: "لين" عند الحافظ البزار، دراسة نظرية وتطبيقية، إعداد: إبراهيم بن حسن بن إبراهيم جمال حريري، إشراف: د. أحمد بن نافع المورعي، شعبة الحديث وعلومه، فرع الكتاب والسنة، قسم الدراسات العليا، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى -مكة، سنة (1429هـ).

3- رسالة دكتوراه: الرواة الذين احتُمل حديثهم عند الإمام البزار في مُسنده، دراسة نظرية تطبيقية، إعداد: يوسف محي الدين فايز الأسطل، إشراف: أ.د. طالب حمّاد أبو شاعر، قسم الحديث الشريف وعلومه، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية -بغزة، سنة: (1436هـ).

4- بحث ترقية لنفس صاحب هذا البحث، بعنوان: مدلول مصطلح "منكر الحديث" عند الإمام البزار دراسة مقارنة تطبيقية من خلال مُسنده، نشرته في مجلة الإيضاح جامعة بيشاور بباكستان، في (ذي الحجة 1440هـ/ أغسطس

2019م)، ورغبت أن تكون هذه الدراسة مُتَمِّمة لهذا البحث؛ ليكون هنالك تصور مُتكامِل عن هذه المصطلحات المترابطة عند الإمام البزَّار.

رابعاً- مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1- ما المراد من مصطلح "في حديثه مناكير" وما بنحوه عند الإمام البزَّار؟

2- هل هنالك فرق بين هذا المصطلح ومصطلح "منكر الحديث" عنده؟

3- هل يوافق الإمام البزَّار النُّقَاد في مراده من هذا المصطلح أم لا؟

خامساً - منهج البحث:

يتمثل منهج البحث في الآتي:

1- اعتمدت منهج الاستقراء التَّام لمُسْنَد الإمام البزَّار؛ لجمع الرِّوَاة الذين أطلق عليهم مصطلح: "في حديثه مناكير"، وما بنحوه.

2- رَتَّبَت الرِّوَاة الذين تَمَّ دراستهم على حسب حروف الهجاء تحت كل مطلب.

3- التَّعْرِيف بكل راوٍ منهم بذكر اسمه، ونسبه، وكنيته، وطبقته حسب ما ذكره ابن حجر في كتابه التَّقْرِيب -إن وجد فيه- وإلا رجعت لغيره ممَّا يوجد له ترجمة فيه، ثم البدء بذكر قول الإمام البزَّار، وأتلوه بذكر أقوال النُّقَاد فيه، وأخيراً أُسْجِل خلاصة القول في الرَّاوي، ومدلول مصطلحه فيه.

4- صَدَّرَت ترجمة الرَّاوي ببيان من أخرج لهذا الرَّاوي من أصحاب الكتب السَّتَّة، وإن لم تكن له رواية فيها خلت ترجمته من الإشارة إلى ذلك، واعتمدت في ذلك رموز ابن حجر في التَّقْرِيب لشهرتها.

5- ضبط الأسماء، والكلمات المُشْكِلَة.

6- الاختصار على ذكر اسم الكتاب، والجزء، والصَّفحة، ورقم التَّرجمة في الحاشية، وباقي التَّعْرِيف بالكتاب ذكرته في قائمة المصادر والمراجع؛ للاختصار.

سادساً - خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، ومبحثين.

المقدمة: واشتملت على أهمية البحث وأسباب اختياره، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطة.

المبحث الأول: تعريف بالإمام البزار، والمنكر.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف بالإمام البزار.

المطلب الثاني: تعريف المنكر لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: الدراسة المقارنة التطبيقية لمن قال فيهم الإمام البزار في مسنده: "في حديثه مناكير"، وما بنحوه.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: من قال فيهم الإمام البزار: "في حديثه مناكير".

المطلب الثاني: من قال فيهم الإمام البزار: "حدّث بأحاديث مناكير".

المطلب الثالث: من قال فيهم الإمام البزار: "عنده أحاديث مناكير".

المطلب الرابع: من قال فيهم الإمام البزار: "حدّث عنه فلانٌ بحديث منكر".

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج، والتوصيات التي توصّلت إليها.

المبحث الأول

تعريف بالإمام البزار، والمُنكر

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف بالإمام البزار.

أولاً- اسمه، وكنيته، ونسبه:

هو الإمام الحافظ الكبير، صاحب المُسند المشهور، أبو بكر، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خَلَّاد بن عبيد الله، العَتَكِي⁽¹⁾، البصري، المعروف بالإمام البزار⁽²⁾⁽³⁾.

(1) العتكي: بفتح العين المهملة والتاء المنقوطة بنقطتين من فوق وكسر الكاف، هذه النسبة إلى العتيك، وهو بطن من الأزد. الأنساب للسمعي (9/ 227/ رقم 2695).

(2) البزار: آخره راء، فهو دينار أبو عمر البزار، وبشر بن ثابت البزار، بصري حدث عنه الدوري وإبراهيم بن مرزوق وخلف بن هشام بن ثعلب البزار المقرئ، والحسن بن الصباح البزار، ويحيى بن محمد بن السكن أبو عبد الله البزار، وأحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار أبو بكر البصري الحافظ، وابنه...، الإكمال في رفع الارتباب لابن مأكولا (1/ 425)، وقال السمعاني في الأنساب (2/ 194/ رقم 475): "بفتح الباء المنقوطة بواحدة والزاي المشددة وفي آخرها الراء، هذا اسم لمن يخرج الدهن من البزر أو يبيعه، واشتهر به جماعة من الأئمة والعلماء قديما وحديثا، منهم: ... أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار أبو بكر البصري".

(3) ينظر: طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها لأبي الشيخ الأصبهاني (3/ 386/ رقم 421)، تاريخ أصبهان لأبي نعيم (1/ 138/ رقم 88)، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (5/ 94/ رقم 2473)، الأنساب للسمعي (2/ 195/ رقم 475)، تاريخ الإسلام للذهبي (22/ 59/ رقم 45)، تذكرة الحفاظ له (2/ 166/ رقم 675)، سير أعلام النبلاء له (10/ 532/ رقم 2497)، ميزان الاعتدال له (1/ 124/ رقم 505)، العبر في خبر من غبر له (1/ 422)، المعين في طبقات المحدثين له (ص: 105/ رقم 1193)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لقطلوبغا (1/ 444/ رقم 510)، مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار للعيني (3/ 465/ رقم 4029)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: 289/ رقم 651).

ثانيًا- مولده، ووفاته:

ولد الإمام البزار سنة نيف عشرة ومائتين، بالبصرة⁽¹⁾، وتوفي بالرملة في ربيع الأول سنة، اثنتين وتسعين ومائتين⁽²⁾، وقيل: في سنة إحدى وتسعين ومائتين⁽³⁾.

ثالثًا- أقوال العلماء في الإمام البزار:

قد أثنى عليه جمهور العلماء؛ فقال تلميذه أبو الشيخ الأصبهاني: "قدم علينا مرتين، المرة الثانية سنة ست وثمانين ومائتين، وكان أحد حفاظ الدنيا رأساً فيه، حكي أنه لم يكن بعد علي بن المديني أعلم بالحديث منه، اجتمع عليه حفاظ أهل بغداد، فتبركوا من يديه، وكتبوا عنه، وبقي بمكة أشهراً، فولي الحسبة فيما ذكر، ثم خرج ومات بالرملة⁽⁴⁾، سنة اثنين وتسعين، وغرائب حديثه: ..."⁽⁵⁾، فذكر أبو الشيخ الأصبهاني جملة منها، وقال أبو سعيد بن يونس: "حافظ للحديث"⁽⁶⁾، وقال مسلمة

(1) سير أعلام النبلاء للذهبي (10/ 532 / رقم 2497).

(2) ينظر: طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها لأبي الشيخ الأصبهاني (3/ 386 / رقم 421)، تاريخ أصبهان لأبي نعيم (1/ 138 / رقم 88)، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (5/ 96 / رقم 2473)، الأنساب للسمعاني (2/ 195 / رقم 475)، تاريخ الإسلام للذهبي (22/ 59 / رقم 45)، تذكرة الحفاظ له (2/ 166 / رقم 675)، سير أعلام النبلاء له (10/ 533 / رقم 2497)، ميزان الاعتدال له (1/ 124 / رقم 505)، العبر في خبر من غبر له (1/ 422)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لفظلوبغا (1/ 444 / رقم 510)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: 289 / رقم 651).

(3) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (5/ 95 / رقم 2473).

(4) الرملة: واحدة الرمل، مدينة عظيمة بفلسطين، وكانت قصبته قد خربت الآن، وكانت رباطا للمسلمين، وهي في الإقليم الثالث، طولها خمس وخمسون درجة وثلاثان، وعرضها اثنتان وثلاثون درجة وثلاثان، وقال المهلب: الرملة من الإقليم الرابع، وقد نسب إليها قوم من أهل العلم، معجم البلدان لياقوت الحموي (3/ 69).

(5) طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها لأبي الشيخ الأصبهاني (3/ 386 / رقم 421).

(6) سير أعلام النبلاء للذهبي (10/ 533 / رقم 2497)، ميزان الاعتدال له (1/ 124 / رقم 505).

بن القاسم: "كان أحفظ النَّاس بالحديث" ⁽¹⁾، وقال يعقوب بن المبارك: "ما رأيت أنبل من الإمام البزار ولا أحفظ" ⁽²⁾، وقال أبو نعيم الأصبهاني: "الحافظ" ⁽³⁾، وقال الخطيب البغدادي: "وكان ثقةً حافظاً، صنّف المُسند، وتكلم على الأحاديث وبيّن عللها" ⁽⁴⁾، وقال السمعاني: "الحافظ العتكي، كان حافظاً من أهل البصرة ... وكان ثقةً، صنّف المُسند، وتكلم على الأحاديث وبيّن عللها" ⁽⁵⁾، وقال ابن القطان الفاسي: "كان أحفظ النَّاس للحديث" ⁽⁶⁾، وقال مُغلطاي: "الحافظ، كان أحفظ النَّاس للحديث، حجّ بعد الخمس وثمانين، فدخل إلى مصر في رجوعه من الحجّ فأقام بها إلى سنة تسعين، وأملَى مُسند الحديث، فبيّن الصّحيح وتكلم على السّقيم، ثم اختلف هو والنسائي، فخرج منها مُتنقّصاً لأهلها، وحلف ألاّ يحدّثهم، فنزل الرّملة، فكتبوا عنه حتى مات في سنة اثنتين وتسعين ومائتين" ⁽⁷⁾، وقال الذهبي: "الحافظ الكبير" ⁽⁸⁾، وقال في موضع آخر: "الحافظ العلامة" ⁽⁹⁾، وقال مرةً: "الشيخ، الإمام، الحافظ الكبير ... صاحب المُسند الكبير، الذي تكلم على أسانيده" ⁽¹⁰⁾، وقال -أيضاً: "الحافظ ... صاحب المُسند الكبير، صدوق مشهور" ⁽¹¹⁾، وذكره قُطلوبغا في الثّقات مَن لم يقع في الكتب الستة ⁽¹²⁾، وقال العيني: "الحافظ ... صاحب المُسند والسُّنن" ⁽¹³⁾، وقال

(1) الثّقات مَن لم يقع في الكتب الستة لقُطلوبغا (1/ 445 / رقم 510).

(2) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (5/ 95 / رقم 2473).

(3) تاريخ أصبهان لأبي نعيم (1/ 138 / رقم 88).

(4) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (5/ 95 / رقم 2473).

(5) الأنساب للسمعاني (2/ 195 / رقم 475).

(6) بيان الوهم والإيهام لابن القطان الفاسي (5/ 639 / رقم 32).

(7) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (1/ 94 / رقم 118).

(8) العبر في خبر من غبر للذهبي (1/ 422).

(9) تذكرة الحفاظ للذهبي (2/ 166 / رقم 675).

(10) سير أعلام النبلاء للذهبي (10/ 532 / رقم 2497).

(11) ميزان الاعتدال للذهبي (1/ 124 / رقم 505).

(12) الثّقات مَن لم يقع في الكتب الستة لقُطلوبغا (1/ 444 / رقم 510).

(13) مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار للعيني (3/ 465 / رقم 4029).

السُّيوطي: "الحافظ، العلامة الشَّهير ... صاحب المُسنَد الكبير المُعلَّل" ⁽¹⁾، وقال أبو محمَّد الطَّيِّب بن عبد الله الهِجْرَانِي الحَضْرَمِي: "كان حافظًا، علامةً، ذا علم غزير، وله المُسنَد المُعلَّل الكبير، ورُبِّمَا كان يُحْطَى إذا حَدَّث من لفظه" ⁽²⁾ ⁽³⁾.

ومع ما ذكرته من ثناء العلماء عليه إلَّا أنَّ الدَّارِقُطَنِي نسب إليه كثرة الخطأ مع توثيقه له، فقال: "ثقة يُحْطَى كثيرًا، ويَتَكَلَّ على حفظه" ⁽⁴⁾، وقال في موضع آخر: "يُحْطَى في الإسناد والمتن، حَدَّث بالمُسنَد بمصر حفظًا، يَنْظُر في كتب النَّاس ويُحَدِّث من حفظه، ولم تكن معه كتب، فأخطأ في أحاديث كثيرة، يتكلمون فيه، جرَّحه أبو عبد الرَّحْمَنِ النَّسَائِي" ⁽⁵⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: "يُحْطَى في الإسناد والمتن" ⁽⁶⁾.

قلت: ويتبيَّن لي من خلال ما ذكرته من أقوال العلماء فيه، أنَّهم يُقَرُّون له بالمكانة والمنزلة العظيمة، فكان إمامًا، حافظًا، ناقدًا، عالمًا كبيرًا، من أحفظ النَّاس للحديث ومعرفة علَّله في زمانه، وقد حَدَّث من حفظه في مصر وهو في سنِّ الشَّيْخوخة فأخطأ في بعض حديثه الذي حَدَّث به، فأُخِذ عليه فيها، رحمه الله وإيانا رحمة واسعة.

المطلب الثاني: تعريف المُنْكَر لغةً واصطلاحًا.

أولاً- تعريف المُنْكَر لغةً:

قال ابن فارس: "النُّون والكاف والراء، أصلٌ صحيح، يدلُّ على خلاف المعرفة، التي يَسْكُن إليها القلب، ونَكِرَ الشَّيْءُ، وأنْكَرَه: لم يَقْبَلْهُ قلبُه، ولم يَعْرِفْ به لسانُه ...

(1) طبقات الحفاظ للسُّيوطي (ص: 289/ رقم 651).

(2) قلت: "حَدَّث من لفظه" هكذا في الأصل، فإما أن يكون معنى "من لفظه"، بمعنى "من حفظه"، أو صحفت ويكون الصواب "حفظه"، وليس "لفظه"، والله أعلم.

(3) قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر لأبي محمد الطيب بن عبد الله الهِجْرَانِي الحَضْرَمِي (2/ 646/ رقم 1369).

(4) سؤالات حمزة للدارقطني (ص: 137/ رقم 116).

(5) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: 92/ رقم 23).

(6) سير أعلام النبلاء للذهبي (10/ 533/ رقم 2497).

والباب كله راجعٌ إلى هذا⁽¹⁾، وقال ابن منظور: "والنِّكَرَةُ إنكارُ الشيء، وهو نقيض المعرفة، والنِّكَرَةُ خلاف المعرفة، ونَكَرَ الأمرَ نَكِيراً، وأنكَرَهُ إنكاراً، ونُكِرَ جهله ... والمُنْكَرُ من الأمر خلاف المعروف، وقد تكرر في الحديث الإنكارُ والمُنْكَرُ، وهو ضد المعروف، وكلُّ ما قبحه الشرع، وحرَّمَهُ، وكرهه فهو مُنْكَرٌ، ونَكَرَهُ يَنْكَرُهُ نَكْراً فهو مُنْكَوَرٌ، واستنكره فهو مُسْتَنْكَرٌ، والجمع مناكيرٌ"⁽²⁾.

ثانياً- تعريف المنكر اصطلاحاً:

لقد استعمل علماء الجرح والتعديل من المتقدمين والمتأخرين مصطلح: "المنكر"، وأطلقوه على أحاديث جملة من الرواة، واختلفوا في مرادهم منه، فالمتقدمون من النُّقاد أطلقوه، وقصدوا به مقاصد عدة، أجملها فيما يلي:

أولاً: أطلقوه على الحديث الغريب أو الفرد، وهو: "ما يتفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند"⁽³⁾، ولم يُعرف هذا الحديث إلا من قبل هذا الراوي، ولا يوجد له مُتابع عليه، قال أبو بكر أحمد بن هارون البردنجي الحافظ: "أنَّه -أي: المنكر- الحديث الذي ينفرد به الرَّجل، ولا يُعرَفُ متنه من غير روايته، لا من الوجه الذي رواه منه، ولا من وجه آخر"⁽⁴⁾.

قال ابن رجب مفسراً كلام البردنجي: "ذكر هذا الكلام في سياق ما إذا انفرد شعبة أو سعيد بن أبي عروبة أو هشام الدستوائي بحديث، عن قتادة، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وهذا كالتصريح بأنَّه كل ما ينفرد به ثقة عن ثقة، ولا يُعرف المتن من غير ذلك الطريق، فهو منكر"⁽⁵⁾.

قلت: وهذا يكون منه المقبول والمردود على حسب حال راويه، ويكون فيه صور ثلاث، وهي:

(1) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (5/ 383).

(2) لسان العرب لابن منظور (5/ 232).

(3) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر (ص: 54).

(4) مقدمة ابن الصلاح (ص: 44).

(5) شرح علل الترمذي لابن رجب (ص: 243).

الصورة الأولى: تفرّد الثقة، ووقع هذا في بعض كلام يحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، قال ابن رجب: "النكارة عند يحيى القطان لا تزول إلا بمعرفة الحديث من وجه آخر، وكلام الإمام أحمد قريب من ذلك" (1)، وأمّا بالنسبة لحكمه من حيث القبول والرّد، فهو صحيح عند جمهور العلماء (2).

الصورة الثانية: تفرّد من خفّ ضبطه عن الثقة، ولم ينزل إلى الضّعيف، ويُمثّل له: بـ "الصّدوق"، ووقع هذا في كلام أحمد بن حنبل، وأبي داود، والنسائي، والعقيلي، وابن عدي (3)، وغيرهم، وأمّا بالنسبة لحكمه من حيث القبول والرّد، فهو حسن عند جمهور العلماء (4).

الصورة الثالثة: تفرّد الضّعيف بما لا يُعرف من غير طريقه، ولا يُحتمل منه، والمُضعف سواء كان مُضعفًا تضعيفًا مُطلقًا، أو نسبيًا بالنسبة لشخص مُعيّن أو بلد مُعيّن، وهذا واقع في كلام كثير من النقاد (5)، وأمّا بالنسبة لحكمه من حيث القبول والرّد، فهو على مراتب بحسب ضعف راويه، فمنه خفيف الضّعف، ومتوسط الضّعف، وشديد الضّعف (6).

(1) شرح علل الترمذي لابن رجب (ص: 243).

(2) بنظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: 44)، فتح المغيث للسخاوي (1/ 19)، (1/ 198)، تدريب الراوي للسيوطي (1/ 64).

(3) بنظر: للاستدلال على ذلك في نوعي الشاذ، والمنكر في مقدمة ابن الصلاح (ص: 44-46)، فتح المغيث للسخاوي (1/ 196-206)، تدريب الراوي للسيوطي (1/ 232-240).

(4) بنظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: 44)، فتح المغيث للسخاوي (1/ 19)، (1/ 198)، تدريب الراوي للسيوطي (1/ 64).

(5) بنظر: للاستدلال على ذلك في نوعي الشاذ، والمنكر في مقدمة ابن الصلاح (ص: 44-46)، فتح المغيث للسخاوي (1/ 196-206)، تدريب الراوي للسيوطي (1/ 232-240).

(6) بنظر: نوعي الشاذ، والمنكر في مقدمة ابن الصلاح (ص: 44-46)، فتح المغيث للسخاوي (1/ 196-206)، تدريب الراوي للسيوطي (1/ 232-240).

قال ابن الصّلاح معلقاً على تعريف البرّديجي -السّابق- للمنكر: "وإطلاق الحكم على التّفرد بالرّد أو النّكار أو الشّدوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث" (1).

ثانياً: أطلقوه على مخالفة الرّاي في حديثه لمن هو أولى منه.

قال صالح بن محمّد جزرة: "الحديث الشاذ، الحديث المنكر الذي لا يُعرف" (2).

قلت: وله صور ثلاث، وهي:

الصّورة الأولى: مخالفة الثّقة لمن هو أوثق منه، واختلف على تسميته عند المتأخرين، فسماه أكثرهم: "شاذاً" (3)، والبعض: "شاذاً منكراً" كابن الصّلاح (4)، وأمّا بالنسبة لحكمه من حيث القبول والرّد، فهو ضعيف عند جمهور العلماء (5)، وعند البعض هو صحيح يُتوقف عن الاحتجاج به فقط، كالحاكم (6)، والخليلي (7)، وابن حجر، حيث يُطلق عليه: "شاذاً صحيحاً" (8).

الصّورة الثّانية: مخالفة من خفّ ضبطه عن الثّقة، ولم ينزل إلى الضّعيف، ويُمثّل له: ب"الصّدوق" لمن هو أولى منه، وتفصيل القول فيه كسابقه.

الصّورة الثّالثة: مخالفة الضّعيف لمن هو أولى منه، وهذه الصّورة أكثر ما يقع إطلاق: "المنكر" عليها، واختلف على تسميته عند المتأخرين، فسماه أكثرهم:

(1) مقدمة ابن الصّلاح (ص: 46).

(2) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: 141).

(3) بنظر: فتح المغيث للسخاوي (19 / 1)، (198 / 1)، تدريب الراوي للسيوطي (1 / 64).

(4) بنظر: مقدمة ابن الصّلاح (ص: 44).

(5) بنظر: مقدمة ابن الصّلاح (ص: 44)، فتح المغيث للسخاوي (19 / 1)، (198 / 1)، تدريب الراوي للسيوطي (1 / 64).

(6) ينظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: 183)، فتح المغيث للسخاوي (198 / 1).

(7) ينظر: الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (176 / 1)، فتح المغيث للسخاوي (198 / 1).

(8) ينظر: فتح المغيث للسخاوي (19 / 1)، (198 / 1)، تدريب الراوي للسيوطي (1 / 65).

"مُنكَرًا"⁽¹⁾، والبعض: "شاذًا منكراً" كابن الصّلاح⁽²⁾، وأمّا بالنسبة لحكمه من حيث القبول والرّد، فهو ضعيف جدًّا عند العلماء، بل منه ما يكون موضوعًا؛ إذا كان راويه وَضَاعًا وما بنحوه⁽³⁾.

قال مسلم: "وعلامة المنكر في حديث المُحدِّث، إذا ما عَرَضَتْ روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرّضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك؛ كان مهجور الحديث، غير مقبولة، ولا مستعمله"⁽⁴⁾.

قال النّووي معلقًا على كلام الإمام مسلم: "هذا الذي ذكر رحمه الله، هو معنى المنكر عند المحدثين، يعني به المنكر المردود، فإنهم قد يُطلقون المنكر على انفراد الثّقة بحديث، وهذا ليس بمنكر مردود، إذا كان الثّقة ضابطًا مُتَقَنَّ" ⁽⁵⁾.

وقال ابن كثير: "فإن كان الذي تفرد به عدل، ضابط، حافظ، قَبِلَ شرعًا، ولا يُقال له منكراً، وإن قيل له ذلك لغة"⁽⁶⁾.

ثالثًا: أطلقوه على الحديث الذي في إسناده راو فحُش غلطه أو كثرت غفلته أو ظهر فسقه، وهذا على رأي من لا يشترط في المنكر قيد المخالفة، كما قال ابن حجر⁽⁷⁾.

ومشى على هذا التعريف البيهقي في منظومته، فقال:

"ومنكر الفرد به راو غدا ... تعديله لا يحمل التّفردا"⁽¹⁾.

(1) بنظر: بنظر: نوعي الشاذ، والمنكر في فتح المغيث للسخاوي (1/ 19)، (1/ 196-206)، تدريب الراوي للسيوطي (1/ 64).

(2) بنظر: مقدمة ابن الصّلاح (ص: 44).

(3) بنظر: نوعي الشاذ، والمنكر في مقدمة ابن الصّلاح (ص: 44-45)، فتح المغيث للسخاوي (1/ 19)، (1/ 196-206)، تدريب الراوي للسيوطي (1/ 232-240).

(4) مقدمة صحيح مسلم (1/ 7).

(5) شرح النووي على مسلم (1/ 57).

(6) اختصار علوم الحديث لابن كثير (ص: 8).

(7) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر (ص: 225).

رابعاً: أطلقوه على الحديث الذي تدل قرينة في متنه على أنه موضوع.

قال الربيع بن خثيم: "إنَّ من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار تعرفه، وإنَّ من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل تنكره" (2)، وقال ابن الجوزي: "واعلم أنَّ الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم، وينفر منه قلبه في الغالب" (3).

خامساً: أطلقوه على أنواع من الحديث الضعيف لأسباب أخرى غير التي ذكرت، كحديث المجهول، والحديث الذي وهم فيه الثقة، والمقلوب، والمدرج، والمنقطع، وغيرها من أسباب ضعف الحديث، وقع ذلك في كلام غير واحد من الأئمة المتقدمين، كيحیی بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، وأبي زرعة، وأبي حاتم الرّازيان، وأبي داود، والنسائي، وغيرهم (4).

هذا مجمل اطلاقات المتقدمين لمصطلح: "المنكر"، وقد جعلها ابن الصّلاح من المتأخرين في قسمين، حيث قال: "المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذ، فإنّه بمعناه:

الأول: المفرد المخالف لما رواه الثقات.

والثاني: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يُحتمل معه تفردّه" (5).

ولكثره اطلاق المتقدمين لمصطلح: "المنكر"، على ما خالف فيه الضعيف من هو أولى منه، استقر هذا المعنى عند كثيرين من المتأخرين، ومن بعدهم، فعرفه ابن حجر،

(1) البيهقي للبيهقي (ص: 1).

(2) الطبقات الكبرى لابن سعد (6/ 222).

(3) الموضوعات لابن الجوزي (1/ 146).

(4) بنظر: للاستدلال على ذلك في نوعي الشاذ، والمنكر في فتح المغيث للسخاوي (1/ 196-

206)، تدريب الراوي للسيوطي (1/ 232-240).

(5) مقدمة ابن الصّلاح (ص: 46).

بقوله: "وإن وقعت المخالفة مع الضَّعْف، فالرَّاجح يُقال له: المعروف، ومقابله يُقال له: المنكر"⁽¹⁾، وتبعه جُلُّ اللاحقين.

ويُلاحظ أنَّ معنى المنكر عند ابن الصَّلاح، وغيره من بعض الأئمة أوسع ممَّا ذكره ابن حجر، ولذا جعله ابن الصَّلاح نوعين وهما:

الأول: ما خالف الرَّاوي فيه من هو أولى منه.

الثاني: ما تفرد به الضَّعيف، خالف فيه أو لم يُخالف.

ويتمثَّل الفرق بينهم في أنَّ ابن الصَّلاح، ومن وافقه من العلماء يجعلون النَّوع الثاني مُقيداً بالضَّعيف، بينما يكون النَّوع الأول غير مُقيد به، ولذلك فما خالف فيه الرَّاوي "الثَّقة وغير الثَّقة" غيره ممَّن هو أولى منه، يُعد منكرًا، وأمَّا ابن حجر فالمنكر عنده مُنحصر فيما خالف فيه الضَّعيف من هو أولى منه.

ولكنَّهم جميعًا متفقون على أنَّ ما انفرد به المقبول يكون مقبولا مُطلقًا، وهذا ليس بِمُتَّفَق عليه عند المتقدمين، فمنهم من يعده منكرًا مردودًا كما سبق بيانه.

وعليه يكون كلام ابن الصَّلاح أجمع من كلام ابن حجر لمفهوم: "المنكر"، عند المتقدمين، حين ألحق حديث المقبول الذي خالف فيه من هو أولى منه بالمنكر، وكذلك الذهبي، حين قال: "المنكر: وهو ما انفرد الرَّاوي الضَّعيف به، وقد يُعد مُفرد الصَّدوق منكرًا"⁽²⁾، وقال في موضع آخر: "وقد يُسمَّى جماعة من الحفاظ الحديث الذي انفرد به، مثل: هُشيم، وحفص بن غياث منكرًا، فإذا كان المنفرد من طبقة مشيخة الأئمة، أطلقوا النِّكارة على ما انفرد به، مثل: عثمان بن أبي شيبة، وأبي سلمة التَّبَّوْذَكِّي، وقالوا: "هذا منكر"⁽³⁾.

وإذا فهمنا معنى: "المنكر"، عند العلماء، يتبيَّن لنا أنَّ إطلاق المتقدمين، لمصطلح: "منكر الحديث"، قد يقع على من ينطبق عليه صورة من صور إطلاقات: "المنكر"

(1) نزهة النَّظر لابن حجر (ص: 72).

(2) الموقظة للذهبي (ص: 42).

(3) الموقظة للذهبي (ص: 77).

عندهم؛ ولذا قد يُطلقونه على المقبول من الرواة وغير المقبول منهم إذا انفرد أو خالف من هو أولى منه، كثر ذلك منه أو لم يكثر، وإن كان أكثر اطلاقهم إياه على غير المقبول إذا تفرد أو خالف غيره، وكانوا أكثر ما يُطلقون على تفرد المقبول، ومن قلت منه المخالفة لمن هو أوثق منه، قولهم: "في حديثه نكارة أو عنده مناكير أو روى مناكير أو روى حديثاً منكراً"، وما بنحوها من عبارات، قال اللكنوي: "وقد يُجعل صفة للراوي، بأن يُقال: هذا الراوي مُنكر الحديث، أو روى المناكير، وبينهما فرق، فإن قولهم: روى مناكير، لا يقتضي بمجرده ترك الراوي، فإنه ليس كل من روى المناكير بضعيف؛ بل إذا كثرت في روايته المناكير" (1).

وقد يُطلق المنكر على الراوي الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء، كما ذكره السخاوي في فتح المغيث (2).

وكثيراً ما يُطلقون المنكر على الراوي لكونه روى حديثاً واحداً، كما ذكره الزين العراقي في تخريج أحاديث الإحياء (3).

ومُنكر الحديث يُطلقونه على الراوي إذا كثرت المناكير في روايته، فاستحق التَّرك، كذا ذكره السخاوي (4) نقلاً عن ابن دقيق العيد (5).

ومن عباراتهم في بعض أحاديث الرواة، هذا أنكر ما روى، وهذا لا يقتضي ضعفه؛ بل قد يكون حسناً كما في التدريب (6).

ثم ختم اللكنوي قائلاً: "فاحفظ هذا كله، فقد زلَّ قدم كثير من أبناء عصرنا، بسبب عدم اطلاعهم على هذه الإطلاقات، حيث ظنُّوا كل حديث وجدوا إطلاق المنكر عليه، أو على راويه مُطلقاً ضعيفاً" (1). والله أعلى وأعلم.

(1) ظفر الأمانى بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني في مصطلح الحديث للكنوي (ص: 363).

(2) فتح المغيث للسخاوي (1/ 373).

(3) فتح المغيث للسخاوي (1/ 373) نقلاً عن كتاب "التخريج الأكبر للإحياء للعراقي".

(4) فتح المغيث للسخاوي (1/ 373).

(5) شرح الإمام بأحاديث الأحكام لابن دقيق العيد (3/ 247).

(6) تدريب الراوي للسيوطي (1/ 241).

ثالثاً- مصطلحات الإمام البزار المقصودة في الدراسة:

كان مقصود الدراسة أربعة مصطلحات استعملها الإمام البزار في مُسنده في حق ثمانية رواة فيه، وهي على النحو الآتي:

المصطلح الأول: "في حديثه مناكير"، قاله في حق ثلاثة منهم، وهم: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادِ بْنِ أَنْعَمَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَيْعَةَ، وَمُبَارَكُ بْنُ سُحَيْمٍ.

المصطلح الثاني: "حدّث بأحاديث مناكير"، قاله في حق اثنين منهم، وهما: حَرَامُ بْنُ عُثْمَانَ، وَحَفْصُ بْنُ سُلَيْمَانَ.

المصطلح الثالث: "عنده أحاديث مناكير"، قاله في حق اثنين منهم، وهما: حَرْبُ بْنُ وَحْشِيٍّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

المصطلح الرابع: "حدّث عنه فلانٌ بحديث منكر"، قاله في حق واحد منهم، وهو: حَكِيمُ الْأَثَرَمِ.

المبحث الثاني: الدراسة المقارنة التطبيقية لمن قال فيهم الإمام البزار في مُسنده:
"في حديثه مناكير"، وما بنحوه
وفيه مطلبان:

المطلب الأول: من قال فيهم الإمام البزار: "في حديثه مناكير".

ويشتمل على ثلاثة رواة:

1) (بخ د ق) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادِ بْنِ أَنْعَمَ، أَبُو أَيُّوبَ الشَّعْبَانِيُّ⁽²⁾، الْإِفْرِيقِيُّ، قَاضِيهَا، مِنَ السَّابِعَةِ، مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَمِائَةً، وَقِيلَ: بَعْدَهَا، وَقِيلَ: جَازَ الْمِائَةَ، وَلَمْ يَصْحَ⁽³⁾.

(1) ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني في مصطلح الحديث للكنوي (ص: 364).

(2) بفتح الشين المعجمة وسكون العين المهملة وفتح الباء المنقوطة بواحدة وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى شعبان، وهو اسم لقبيلة من قيس. الأنساب للسمعاني (8 / 103 / رقم 2340).

(3) تقريب التهذيب لابن حجر (ص: 240 / رقم 3862).

قول الإمام البزار فيه: "لم يكن -أيضاً- حديثه يدل على أنه حافظ؛ لأنَّ في حديثه مناكير، وكان أحد العقلاء، وروى عنه النَّاسُ، ولا يكون ... حُجَّةٌ في حديث إذا انفرد به، ولا ... إذا انفرد بحديث" (1)، وقال في موضع آخر: "لم يكن بحافظ للحديث" (2).

أقوال النُّقاد فيه: وثَّقه يحيى بن سعيد القطان مرةً (3)، وضعفه أخرى (4)، ووثَّقه العجلي، وقال: "يُحتج بحديثه، وهو صحيح الكتاب" (5)، وكان يُنكر على من تكلم فيه، ويقول: "هو من الثقات" (6)، وكان عبد الله بن وهب يُطري (7) عليه (8)، وقال الترمذي: "كان البخاري يُقوي أمره، ويقول: هو مُقارب الحديث" (9)، وقال أحمد بن صالح المصري: "هو مَن يُحتج به" (10).

وقال أبو بكر ابن أبي داود: "إنَّما تكلم النَّاس في عبد الرَّحمن بن زياد بن أنعم وضعفوه؛ لأنَّه روى عن مسلم بن يسار (11)، فقليل له: أين رأيت مسلم بن يسار؟

(1) مسند البزار (10/ 99/ ح 4162).

(2) مسند البزار (6/ 421/ ح 2451)، (7/ 94/ رقم 2652).

(3) الكامل لابن عدي (5/ 458/ رقم 1108).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5/ 234/ رقم 1111)، الكامل لابن عدي (5/ 458/ رقم 1108).

(5) انظر: تاريخ بغداد لأبي بكر الخطيب (10/ 213/ رقم 5354).

(6) انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (6/ 175/ رقم 358).

(7) أطرَيْتُ فُلَانًا، وَذَلِكَ إِذَا مَدَحْتَهُ بِأَحْسَنِ مَا فِيهِ. انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (3/ 454).

(8) تاريخ بغداد لأبي بكر الخطيب (10/ 216/ رقم 5354).

(9) سنن الترمذي (1/ 383/ رقم 199)، أي: يقارب الناس في روايته ويقاربونه، فحديثه ليس بشاذ ولا منكر، انظر: فتح المغيبي للسخاوي (2/ 119).

(10) تاريخ الإسلام للذهبي (9/ 317/ رقم 155).

(11) مسلم بن يسار البصري، نزيل مكة، أبو عبد الله الفقيه، ويقال له: مسلم سكرة، ومسلم المصباح، ثقة عابد، من الرابعة، مات سنة مائة أو بعدها بقليل. تقريب التهذيب لابن حجر (ص: 531/ رقم 6652).

فقال: بإفريقية، فكذبته الناس فضعّفوه، وقالوا: ما دخل مسلم بن يسار إفريقية قط يعنون البصري- ولم يعلموا أن مسلم بن يسار آخر، يقال له: أبو عثمان الطنبّذي⁽¹⁾ وقد روى عنه، وكان الإفريقي رجلاً صالحاً⁽²⁾.

وقال عمرو بن علي الفلاس: "هو مليح الحديث ليس مثل غيره في الضّعف"⁽³⁾، وقال ابن معين: "ليس به بأس، وفيه ضعف"⁽⁴⁾، وقال في موضع آخر: "لا يسقط حديثه، وهو ضعيف"⁽⁵⁾، وقال مرة: "إنّه ضعيف، ويكتب حديثه، وإنّما أنكر عليه الأحاديث الغرائب التي يجيء بها"⁽⁶⁾، وقال يعقوب بن شيبة: "ضعيف الحديث، وهو ثقة صدوق، رجل صالح"⁽⁷⁾، وكان من الأماّرين بالمعروف النَّاهين عن المنكر"⁽⁸⁾، وقال أبو عبد الرحمن المقرئ⁽⁹⁾، ويعقوب الفسوي⁽¹⁰⁾: "لا بأس به، وفي حديثه ضعف"، وقال المقرئ في موضع آخر: "في حديثه بعض المناكير"⁽¹¹⁾، وقال علي بن المديني: "كان أصحابنا يُضعّفونه، وأنكروا عليه أحاديث تفرد بها لا تُعرف"⁽¹²⁾.

(1) بَضَمَ الطَّاءَ وَسُكُونُ التَّوْنِ وَضَمَ الْبَاءَ الْمُوَحَّدَةَ وَفِي آخِرِهَا ذَال مُعْجَمَةٌ، هَذِهِ النِّسْبَةُ إِلَى طَنْبِذِي، وَهِيَ قَرْيَةٌ مِنْ قَرْى مِصْرَ. اللِّبَابُ لِابْنِ الْأَثِيرِ (2/ 285).

(2) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (2/ 94).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5/ 235/ رقم 1111).

(4) التاريخ ابن معين رواية الدوري (4/ 411/ رقم 806).

(5) الضعفاء الكبير للعقيلي (2/ 332/ رقم 927).

(6) تاريخ بغداد لأبي بكر الخطيب (10/ 214/ رقم 5354).

(7) تاريخ بغداد لأبي بكر الخطيب (10/ 215/ رقم 5354).

(8) تهذيب الكمال للمزي (17/ 106/ رقم 3817).

(9) تاريخ دمشق لابن عساكر (34/ 360/ رقم 3807).

(10) المعرفة والتاريخ للفسوي (2/ 433).

(11) الضعفاء الصغير للبخاري (70/ رقم 207).

(12) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (156/ رقم 220).

وقال أبو حاتم الرازي: "يُكتب حديثه، ولا يُحتج به" ⁽¹⁾، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "سألت أبي وأبا زُرعة عن الإفريقي، وابن هَيْعَةَ، أيهما أَحَبُّ إليكما؟ قالَا: جميعًا ضعيفين ... أمَّا الإفريقي فإنَّ أحاديثه التي تُنكر عن شيوخ لا نعرفهم، وعن أهل بلده، فيُحتمل أن يكون منهم، ويُحتمل أن لا يكون" ⁽²⁾، وقال أبو زُرعة في موضع آخر ⁽³⁾، والدَّارِقُطَنِي ⁽⁴⁾، وأبو أحمد الحاكم ⁽⁵⁾: "ليس بالقوي"، وزاد أبو زُرعه: "ضعيف"، وزاد أبو أحمد الحاكم: "عندهم"، وقال الدَّارِقُطَنِي في موضع آخر: "ضعيف لا يُحتج به" ⁽⁶⁾.

وضَعَفَهُ السَّاجِي ⁽⁷⁾، والترمذي ⁽⁸⁾، والنَّسَائِي ⁽⁹⁾، وابن شاهين ⁽¹⁰⁾، وزاد الترمذي: "عند أهل الحديث"، وقال ابن خزيمة ⁽¹¹⁾، والبيهقي ⁽¹²⁾: "لا يُحتج به"، وقال ابن جَبَّان ⁽¹³⁾: "يروي الموضوعات عن الثقات، ويأتي عن الأثبات ما ليس من حديثهم، ويدلُّس عن محمد بن سعيد المصلوب" ⁽¹⁴⁾ ⁽¹⁾.

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5/ 234 / رقم 1111).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5/ 234 / رقم 1111).

(3) سؤالات البرذعي لأبي زُرعة الرازي (ص: 127 / رقم 146).

(4) الضعفاء والمتروكون للدَّارِقُطَنِي (2/ 161 / رقم 333).

(5) الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم (1/ 275 / رقم 169).

(6) السنن للدَّارِقُطَنِي (2/ 216 / رقم 1422).

(7) تهذيب الكمال للزمزي (17/ 108 / رقم 3817).

(8) انظر: تاريخ بغداد لأبي بكر الخطيب (10/ 214 / رقم 5354).

(9) الضعفاء والمتروكون للنسائي (66/ رقم 361).

(10) تاريخ أسماء الضعفاء لابن شاهين (ص: 147 / رقم 806).

(11) انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (34/ 362 / رقم 3807).

(12) السنن الكبرى للبيهقي (2/ 251 / رقم 2970).

(13) الثقات لابن حبان (4/ 252 / رقم 2769).

(14) محمد بن سعيد بن حسان بن قيس الأسدي، الشامي المصلوب، ويقال له: ابن سعد بن عبد العزيز أو ابن أبي عتبة أو ابن أبي قيس أو ابن أبي حسان، ويقال له: ابن الطبري، أبو عبد الرحمن، وأبو عبد الله، وأبو قيس، وقد ينسب لجدّه، قيل: إنهم قلبوا اسمه على مائة وجه ليخفى كذبه، وقال

وقال عبد الرحمن بن مهدي: "لا ينبغي أن يُروى عنه حديث" (2)، وقال أحمد بن حنبل (3)، وصالح جزرة (4): "منكر الحديث"، وزاد صالح جزرة: "ولكنه كان رجلاً صالحاً"، وقال أحمد بن حنبل في موضع آخر: "ليس بشيء" (5)، ولا أكتب حديثه (6)، وقال ابن خراش: "متروك" (7)، وقال الجوزجاني: "غير محمود في الحديث، وكان صادقاً خشناً" (8).

وقال ابن القطان الفاسي: "من أهل العلم والزهد بلا خلاف، وكان من الناس من يُوثقه، ويربأ به عن حضيض رد الرواية، ولكن الحق فيه أنه ضعيف بكثرة رواية المنكرات، وهو أمر يعترى الصالحين كثيراً، لقلة نقدهم للرواية، ولذلك قيل: لم تر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث" (9)، وقال النووي: "ضعيف بالاتفاق" (10)، وقال ابن الملقن: "ثقة، وثقه ابن القطان وغيره" (11)، وقال في البدر المنير: "ضعيف" (12).

أحمد بن صالح: وضع أربعة آلاف حديث، وقال أحمد: قتله المنصور على الزندقة، وصلبه، من السادسة. تقريب التهذيب لابن حجر (ص: 480 / رقم 5907).

(1) المجروحون لابن حبان (2 / 50 / رقم 586).

(2) الكامل لابن عدي (5 / 459 / رقم 1108).

(3) تاريخ بغداد لأبي بكر الخطيب (10 / 214 / رقم 5354).

(4) تاريخ بغداد لأبي بكر الخطيب (10 / 215 / رقم 5354).

(5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5 / 234 / رقم 1111).

(6) تهذيب الكمال للمزي (17 / 105 / رقم 3817).

(7) تاريخ بغداد لأبي بكر الخطيب (10 / 214 / رقم 5354).

(8) أحوال الرجال للجوزجاني (263 / رقم 270).

(9) بيان الوهم والإيهام لابن القطان (3 / 149).

(10) خلاصة الأحكام للنووي (1 / 449).

(11) التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن (26 / 570).

(12) البدر المنير لابن الملقن (1 / 648).

وقال الذهبي: "ضعفوه"⁽¹⁾، وقال في موضع آخر: "ضعيف"⁽²⁾، وقال ابن حجر: "ضعيف في حفظه... وكان رجلاً صالحاً"⁽³⁾.

خلاصة القول فيه: ضعيف الحديث، مع صلاحه وفضله؛ وسبب ضعفه كثرة روايته للمنكرات، والغرائب عن الثقات، وهو أمر يعتري الصالحين كثيراً، لقلة تقدمهم للرواة، ولعل توثيق من وثقه كان لما يتسم به من الصلاح والعلم والفضل.

وقد وافق الإمام البزار جُلَّ النقاد في حكمه عليه، ويتضح لي من قول الإمام البزار، وأقوال بقية النقاد بأن الأحاديث المناكير التي كثرة في حديثه؛ هي روايات تفرّد بها، ولم تُعرف من قبل غيره، ولم يُتابع عليها؛ وبذلك يكن مراد الإمام البزار من قوله: "في حديثه مناكير"، أنه يتفرّد بروايات لم تُعرف، ولم يكن يُتابع عليها، وهذا على أحد اطلاقات المتقدمين للمنكر، وهو: اطلاقهم إياه على تفرّد الضعيف ممّن لا يُحتمل منه التفرّد، وهذا على خلاف ما اشتهر عند كثير من المتأخرين، ومن بعدهم، ممّن قصروا المنكر على مخالفة الضعيف لمن هو أولى منه. والله أعلى وأعلم.

(2) (م د ت ق) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَيْعَةَ بْنِ عُقْبَةَ الْحَضْرَمِيِّ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، الْمَضْرِيُّ الْقَاضِي، مات سنة أربع وسبعين ومائة، وقد ناف على الثمانين⁽⁴⁾.

قول الإمام البزار فيه: "كانت قد احترقت كتبه، فكان يقرأ من كتب غيره، فصار في أحاديثه أحاديث مناكير"⁽⁵⁾.

أقوال النقاد فيه: قال ابن معين: "لا يُحتج بحديثه"⁽⁶⁾، وقال في موضع آخر: "ليس هو بذلك"⁽⁷⁾، وقال مرة: "ضعيف الحديث"⁽¹⁾، وقال -أيضاً: "في حديثه كله

(1) الكاشف للذهبي (1/ 627 / رقم 3194).

(2) تاريخ الإسلام الذهبي (9/ 317 / رقم 155).

(3) تقريب التهذيب لابن حجر (ص: 240 / رقم 3862).

(4) تقريب التهذيب لابن حجر (ص: 319 / رقم 3563).

(5) مسند البزار (4/ 268 / ح 1437).

(6) تاريخ ابن معين رواية الدوري (4/ 481 / رقم 5388).

(7) معرفة الرجال ليحيى بن معين رواية ابن محرز (1/ 67).

ليس بشيء" (2)، وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن ابن هبة سماع القدماء منه؟ فقال: آخره وأوله سواء، إلا أن ابن المبارك، وابن وهب كانا يتبعان أصوله فيكتبان منه، وهؤلاء الباقون كانوا يأخذون من الشيخ، وكان ابن هبة لا يضبط، وليس ممن يُحتج بحديثه" (3)، وقال ابن أبي حاتم -أيضاً: "قلت لأبي: إذا كان من يروي عن ابن هبة مثل ابن المبارك، وابن وهب، يُحتج به؟ قال: لا" (4).

وقال الترمذي: "ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره من قبل حفظه" (5)، وقال ابن حبان: "كان شيخاً صالحاً، ولكنه كان يدلّس عن الضعفاء قبل احتراق كتبه، ثم احترقت كتبه في سنة سبعين ومائة، قبل موته بأربع سنين، وكان أصحابنا، يقولون: إن سماع من سمع منه قبل احتراق كتبه مثل العبادلة، فسماعهم صحيح، ومن سمع منه بعد احتراق كتبه فسماعه ليس بشيء، وكان ابن هبة من الكتّابين للحديث، والجماعين للعلم، والرحالين فيه ... وقد سبّرت أخبار ابن هبة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه، فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجوداً، وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيراً، فرجعت إلى الاعتبار فرأيت أنه كان يدلّس عن أقوام ضعفاء، عن أقوام رآهم ابن هبة ثقات، فالتزقت تلك الموضوعات به ... وأما رواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه، ففيها مناكير كثيرة، وذلك أنه كان لا يُبالي ما دُفع إليه قراءة، سواء كان ذلك من حديثه أو غير حديثه، فوجب التنكب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه؛ لما فيها من الأخبار المدلّسة عن الضعفاء والمتروكين، ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه؛ لما فيه ممّا ليس من حديثه" (6).

(1) معرفة الرجال ليحيى بن معين رواية ابن محرز (1/ 67).

(2) معرفة الرجال ليحيى بن معين رواية ابن محرز (1/ 67).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5/ 147) رقم (683).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5/ 147) رقم (683).

(5) سنن الترمذي (1/ 15) رقم (10).

(6) المجروحين لابن حبان (2/ 11-12).

وقال الذهبي: "العمل على تضعيف حديثه" ⁽¹⁾، وقال في موضع آخر: "ولم يكن على سعة علمه بالمتقن، حَدَّث عنه ابن المبارك، وابن وهب، وأبو عبد الرحمن المقرئ وطائفة قبل أن يكثر الوهم في حديثه، وقبل احتراق كتبه، فحديث هؤلاء عنه أقوى، وبعضهم يُصححه، ولا يرتقي إلى هذا ... يُروى حديثه في المتابعات ولا يُحتجَّ به" ⁽²⁾، وقد ذكره ابن حجر في الطبقة الخامسة من المدلسين - وهم من قد ضعف بأمر آخر غير التدليس، وقال: "اختلط في آخر عمره، وكثر عنه المناكير في روايته" ⁽³⁾، وقال في موضع آخر: "صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك، وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون" ⁽⁴⁾، وقال سبط بن العجمي: "كان يدلّس عن الضعفاء" ⁽⁵⁾، وقال السيوطي: "وصف بالتدليس" ⁽⁶⁾.

خلاصة القول فيه: ضعيفٌ، مُدلسٌ من الخامسة، وقد اختلط قبل موته بأربع سنين بعد احتراق كتبه، فكان يقرأ من كُتب غيره، فصار في أحاديثه أحاديث مناكير، وقد وافق الإمام البزار النقاد في حكمه عليه.

ويَتَّضح لي من قول الإمام البزار، وأقوال بقية النقاد بأنَّ الأحاديث المناكير التي كثرة في حديثه بعد اختلاطه؛ هي ما قرأها من كُتب غيره، حين كانت تُدفع إليه، فلا يُبالي أكانت من حديثه أم لا؟ فتفرَّد بأحاديث ليست من حديثه فخالف بها الثقات؛ وبذلك يكن مراد الإمام البزار من قوله: "في حديثه مناكير"، أنَّه يروي ما ليس له من الروايات، ويجعلها لنفسه، فيخالف في ذلك الثقات، ولم يكن يُتابع عليها، وهذا على أحد اطلاقات المتقدمين للمنكر، وهو: اطلاقهم إياه على تفرَّد الضعيف ومُخالفته لمن هو أولى منه، وهذا يوافق ما اشتهر عند كثير من المتأخرين، ومن بعدهم لمعنى المنكر. والله أعلى وأعلم.

(1) الكاشف للذهبي (1/ 590 / رقم 2934).

(2) تذكرة الحفاظ للذهبي (1/ 174 / رقم 224).

(3) طبقات المدلسين لابن حجر (ص: 54 / رقم 140).

(4) تقريب التهذيب لابن حجر (ص: 319 / رقم 3563).

(5) التبيين لأسماء المدلسين لسبط بن العجمي (ص: 36 / رقم 39).

(6) أسماء المدلسين للسيوطي (ص: 66 / رقم 29).

(3) (ق) مُبَارَكُ بْنُ سُحَيْمٍ، أَبُو سُحَيْمٍ الْبَصْرِيُّ، مَوْلَى عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ⁽¹⁾.
قول الإمام البزار فيه: "قد حَدَّثَ عن عبد العزيز -يعني: مولاه- بحديث كثير
فيها أحاديث مناكير، لم يُتابع عليها"⁽²⁾، وقال في موضع آخر: "له مناكير، ولم يسمع
عن عبد العزيز بن صهيب شيئاً"⁽³⁾.

أقوال النُّقَاد فيه: قال أحمد بن حنبل: "اضرب على حديث مبارك بن
سُحَيْم"⁽⁴⁾، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "عرضت على أبي أحاديث مبارك بن
سُحَيْم ... فأنكرها، ولم يحمد، أظنه قال: ليس هو ثقة، وأنكرها إنكاراً شديداً، كأنه
قال: اضربوا عليها"⁽⁵⁾، وقال البخاري⁽⁶⁾، ومسلم⁽⁷⁾، وأبو زُرعة⁽⁸⁾، وأبو
حاتم⁽⁹⁾ الرَّايزَان، والسَّاجِي⁽¹⁰⁾: "منكر الحديث"، وزاد أبو زُرعة: "واهي الحديث،
ما أعرف له حديثاً صحيحاً، وقد حَسَنُوهُ بمولى عبد العزيز بن صهيب"، وزاد أبو
حاتم: "ضعيف الحديث".

وقال النَّسَائِي⁽¹¹⁾، وأبو بَشر الدُّولَابِي⁽¹²⁾، وابن القيسراني⁽¹³⁾،
والهَيْثَمِي⁽¹⁾: "متروك الحديث"، وزاد ابن القيسراني في موضع آخر: "ومنكره"⁽²⁾،

(1) تقريب التهذيب لابن حجر (ص: 518 / رقم 6461).

(2) مسند البزار (13 / 65 / ح 6399).

(3) تهذيب التهذيب لابن حجر (10 / 27 / رقم 47).

(4) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (1 / 399 / رقم 814).

(5) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (3 / 438 / رقم 5863).

(6) التاريخ الكبير للبخاري (7 / 427 / رقم 1872)، الضعفاء الصغير له (ص: 110 / رقم 364).

(7) الكنى والأسماء لمسلم (1 / 417 / رقم 1570).

(8) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8 / 341 / رقم 1563).

(9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8 / 341 / رقم 1563).

(10) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (11 / 57 / رقم 4409).

(11) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: 98 / رقم 575).

(12) تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (27 / 176 / رقم 5764).

(13) ذخيرة الحفاظ لابن القيسراني (1 / 230 / رقم 88).

وقال النسائي في موضع آخر: "ليس بثقة" (3) ولا يُكتب حديثه" (4)، وقال ابن القيسراني في موضع آخر: "ضعيف الحديث، منكره" (5)، وقال الهيثمي في موضع آخر: "أجمعوا على ضعفه" (6).

وقال ابن حبان: "كان ممن ينفرد بالمناكير عن عبد العزيز بن صهيب، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وإذا وافق الثقات فإن اعتبر به مُعْتَبَر لم يخرج في فعله ذلك" (7)، وقال ابن عدي -بعد أن ذكر جملة من مناكيره عن مولاه عبد العزيز: "وهذا الإسناد ثلاثة عشر حديثاً غيرها ... متونها بهذا الإسناد، وغير محفوظة، ولمبارك غير ما ذكرت، وفي بعض رواياته مناكير، ولا أعلم يرويه إلا عن عبد العزيز بن صهيب، وكان مولاه" (8)، وقال الحاكم النيسابوري: "ومبارك بن سُحيم لا يمشي في مثل هذا الكتاب -يعني: المستدرک-، ولكنني ذكرته اضطراراً" (9)، وقال أبو أحمد الحاكم: "ذهب الحديث" (10)، وقال ابن عيد البر: "أجمعوا على أنه ضعيف متروك" (11).

وذكره العقيلي (12)، وأبو العرب (1)، والدَّارَقُطْنِي (2)، وابن الجوزي (3) في جملة الضعفاء.

(1) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيتمي (6/ 245 / رقم 10466).

(2) ذخيرة الحفاظ لابن القيسراني (2/ 1109 / رقم 2357).

(3) الأبطال والمناكير والصحاح والمشاهير للجورقاني (2/ 144 / رقم 507).

(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (27/ 176 / رقم 5764).

(5) ذخيرة الحفاظ لابن القيسراني (4/ 2110 / رقم 4886).

(6) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيتمي (1/ 225 / رقم 1138).

(7) المجروحين لابن حبان (3/ 23 / رقم 1061).

(8) الكامل في ضعف الرجال لابن عدي (8/ 28 / رقم 1802).

(9) المستدرک للحاكم (1/ 117 / رقم 400).

(10) الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم (5/ 128).

(11) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (11/ 57 / رقم 4409).

(12) الضعفاء الكبير للعقيلي (4/ 223 / رقم 1815).

وقال الذهبي: "هالك" (4)، وقال في موضع آخر: "واه" (5)، وقال ابن حجر: "متروك" (6).

خلاصة القول فيه: منكر الحديث، متروك، تفرّد بأحاديث كثيرة عن مولاه عبد العزيز بن صهيب، وخالف فيها الثقات، ولم يتابع، وقد وافق الإمام البزار النقاد في حكمه عليه.

ويَتَّضح لي من قول الإمام البزار، وأقوال بقية النقاد بأنّ الأحاديث المناكير التي كثرة في حديثه، هي تفرّدات خالف فيها الثقات؛ وبذلك يكن مراد الإمام البزار من قوله: "في حديثه مناكير"، أي: تفرّد بأحاديث خالف فيها الثقات، ولم يتابع عليها، وهذا على أحد اطلاقات المتقدمين للمنكر، وهو: اطلاقهم إياه على تفرّد الضّعيف ومُخالفته لمن هو أولى منه، وهذا يوافق ما اشتهر عند كثير من المتأخرين، ومن بعدهم لمعنى المنكر. والله أعلى وأعلم.

المطلب الثاني: من قال فيهم الإمام البزار: "حدّث بأحاديث مناكير".

ويشتمل على ثلاثة رواة:

(4) حَرَامُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ يَحْيَى بْنِ النَّضْرِ بْنِ عَبْدِ بْنِ كَعْبِ الْأَنْصَارِيِّ، السَّلَكِيُّ (7)، مات بالأندلس (1)، أو بالمدينة، سنة ست وثلاثين ومائة، وقيل: بعد ذلك (2).

(1) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (11/ 57 / رقم 4409).

(2) الضعفاء والمتروكون للدارقطني (3/ 132 / رقم 498).

(3) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/ 32 / رقم 2835).

(4) تاريخ الإسلام للذهبي (11/ 333 / رقم 248).

(5) المغني في الضعفاء للذهبي (2/ 540 / رقم 5160).

(6) تقريب التهذيب لابن حجر (ص: 518 / رقم 6461).

(7) يفتح السين المهملة، وفتح اللام، هذه النسبة إلى بنى سلمة حيّ من الأنصار. الأنساب للسمعاني (184/7).

قول الإمام البزار فيه: "لَيِّنُ الحديث، سَكَتَ أهل العلم بالنقل عن حديثه لكثرة مناكير ما رَوَى" (3).

أقوال الثقاد فيه: قال مَعْمَر بن راشد: "حدثني رجل ما أبالي ألا يحدثني رجل أعلم منه؛ حدثني حرام ابن عثمان" (4)، وقال يحيى بن سعيد القطان: "قلت لحرام بن عثمان: عبد الرحمن بن جابر، ومحمد بن جابر، وأبو عتيق بن جابر، هم واحد؟ قال: إن شئت جعلتهم عشرة، قلت: أي شيء يريد هذا؟ قال: كأنه لا يُبالي" (5)، وقال أنس بن عياض (6): "كان عندي عنه شيء كثير فطرحته" (7)، وقال مالك بن أنس (8)، وابن معين (9)، والنسائي (10): "لَيْسَ بِثِقَةٍ"، وزاد النسائي: "ولاً مأمون"، وقال مالك لعلي بن المديني في موضع آخر: "لا تأخذنَّ عنه شيئاً" (11)، وقال حبيب كاتِبُ

(1) بفتح الهمزة، في العراق بينها وبين بغداد ثلاثة عشر فرسخاً، وهي مدينة صغيرة متحضرة لها سوق وفيها قلعة... والأنبار حد بابل، وسميت بهذا تشبيهاً لها ببیت التاجر الذي ينضد فيه متاعه وهي الأنبار. الروض المعطار للحميري (ص: 36).

(2) الضعفاء الصغير للبخاري (54/ رقم 98)، الكامل لابن عدي (3/ 379/ رقم 557)، تاريخ بغداد للخطيب (8/ 271/ رقم 4376).

(3) مسند البزار (4/ 118/ رقم 1289).

(4) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (2/ 323/ رقم 3148).

(5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 282-283/ رقم 1261)، وجاءت: "قال يحيى القطان: قلت لحرام بن عثمان: عبد الرحمن بن جابر، ومحمد بن جابر، وأبو عتيق هم واحد؟ فقال: إن شئت جعلتهم عشرة". الضعفاء الصغير للبخاري (ص 54/ رقم 98)، دون زيادة: "قلت: أي شيء يريد هذا؟ قال: كأنه لا يبالي".

(6) أنس بن عياض بن ضمرة أو عبد الرحمن الليثي أبو ضمرة المدني، ثقة، من الثامنة، مات سنة مائتين وله ست وتسعون سنة. تقريب التهذيب لابن حجر (ص 115/ رقم 564).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 282/ رقم 1261).

(8) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (2/ 487)، وجاءت: "لَمْ يَكُنْ بِثِقَةٍ". الضعفاء الكبير للعقيلي (1/ 320/ رقم 396).

(9) الضعفاء الكبير للعقيلي (1/ 320/ رقم 396).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (3/ 381/ رقم 557).

(11) تاريخ بغداد للخطيب (9/ 201/ رقم 4329).

مَالِكٌ⁽¹⁾، لِمَالِكٍ: "أَخْبَرَنِي عَنْهُ لَمْ تَرَكَتِ الرَّوَايَةَ عَنْهُ؟ فَذَكَرَ كَلَامًا، وَقَالَ: لَمْ أَكْتُبْ إِلَّا عَمَّنْ يَعْرِفُ حَلَالَ الْحَدِيثِ وَحَرَامَهُ، وَزِيَادَتَهُ وَنَقْصَانَهُ"⁽²⁾، وقال ابن معين في موضع آخر⁽³⁾، وأبو داود⁽⁴⁾: "ليس بشيء"، وقال ابن معين مرةً: "لَا يُرَوَى حَدِيثُهُ"⁽⁵⁾، وقال -أيضًا- هو⁽⁶⁾، وصالح جزرة⁽⁷⁾: "الحديث عنه حرام"، وزاد صالح جزرة: "عامّة حديثه مُنْكَرٌ"، وقال الشافعي⁽⁸⁾، وابن الملقن⁽⁹⁾: "الرّواية عنه حرام".

وضَعَفَهُ ابن سعد⁽¹⁰⁾، وعلي بن المدني⁽¹¹⁾، وأبو زُرْعَةَ الرَّازِي⁽¹²⁾، والدَّارِقُطْنِي⁽¹³⁾، والبيهقي⁽¹⁴⁾، وابن مَأكُولَا⁽¹⁵⁾، وابن كثير⁽¹⁶⁾،

(1) حبيب أبي حبيب المصري كاتب مالك يكنى أبا محمد واسم أبيه إبراهيم وقيل مرزوق متروك كذبه أبو داود وجماعة مات سنة ثمانٍ عشرة ومائتين من التاسعة. تقريب التهذيب لابن حجر (ص150/ رقم 1087).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (3/ 380/ رقم 557).

(3) سؤالات ابن الجنيّد لابن معين (ص339/ رقم 276).

(4) تاريخ بغداد للخطيب (9/ 201/ رقم 4329).

(5) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح (3/ 120/ رقم 1471).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (3/ 380/ رقم 557).

(7) تاريخ بغداد للخطيب (9/ 201/ رقم 4329).

(8) المعرفة والتاريخ للفوسوي (3/ 138)، وفسر ابن أبي حاتم قول الشافعي، فقال: "يعني: أنّه ليس بصدوق، فالْتَحْدِيثُ عَنْهُ يَكْذِبُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَرَامٌ"، آداب الشافعي لابن أبي حاتم (ص: 167).

(9) البدر المنير لابن الملقن (5/ 544).

(10) الطبقات الكبرى لابن سعد (5/ 455/ رقم 1341).

(11) تاريخ بغداد للخطيب (9/ 201/ رقم 4329).

(12) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 283/ رقم 1261).

(13) المؤتلف والمختلف للدارقطني (2/ 573).

(14) السنن الكبرى للبيهقي (1/ 489/ رقم 1568).

(15) الإكمال لابن مأكولا (2/ 412).

(16) جامع المسانيد والسنن لابن كثير (5/ 74/ رقم 6084).

والبوصيري⁽¹⁾، وزاد ابن سعد: "كان كثير الحديث"، وزاد علي بن المديني: "جداً، صَنَّفَ يحيى بن سعيد كتبه فترك حديثه"، وزاد أبو زُرعة، والدَّارَقُطْنِي: "الحديث"، وزاد البيهقي: "لا تقوم بمثله الحُجَّةُ"، وقال أبو زُرعة⁽²⁾، وابن الملقن⁽³⁾ كلاهما في موضع آخر: "واه"، وزاد أبو زُرعة: "جداً"، وقال مرةً: "اضربوا عليه"⁽⁴⁾، أي: على حديث حرام.

وقال أحمد بن حنبل: "هذا شيخ قد ترك النَّاسَ حَدِيثَهُ"⁽⁵⁾، وقال في موضع آخر: "لا يُروى حَدِيثُهُ"⁽⁶⁾، وقال أحمد بن صالح المصري⁽⁷⁾، وعمرو بن علي الفلاس⁽⁸⁾، وأبو حاتم الرازي⁽⁹⁾، وابن الجُنَيْدِ⁽¹⁰⁾، والفسوي⁽¹¹⁾، وابن عبد البر⁽¹²⁾، وابن القيسراني⁽¹³⁾، والإشيلي⁽¹⁴⁾، والهيثمي⁽¹⁵⁾: "متروك"، وزاد أحمد بن صالح، والفلاس، وابن القيسراني: "الحديث"، وزاد أبو حاتم: "الحديث، مُنْكَرٌ

(1) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة للبوصيري (1/ 287 / رقم 466).

(2) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (2/ 610 / رقم 77).

(3) البدر المنير لابن الملقن (9/ 250).

(4) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (2/ 485)، وجاءت عند ابن أبي حاتم قال: "أتى أبو زرعة على حديثه فقال: اضربوا عليه ولم يقرأه علينا". الجرح والتعديل (3/ 283 / رقم 1261).

(5) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل (ص 362 / رقم 569).

(6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 283 / رقم 1261).

(7) تاريخ بغداد للخطيب (9/ 201 / رقم 4329).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (3/ 381 / رقم 557).

(9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 283 / رقم 1261).

(10) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (1/ 194 / رقم 783).

(11) المعرفة والتاريخ للفسوي (3/ 138).

(12) الاستذكار لابن عبد البر (1/ 341)، التمهيد له (16/ 83).

(13) ذخيرة الحفاظ لابن القيسراني (1/ 240 / رقم 113).

(14) الأحكام الوسطى للإشيلي (1/ 291).

(15) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي (3/ 75 / رقم 4404).

الحديث"، وزاد ابن عبد البر: "الحديث، مجتمع على طرحه؛ لضعفه، ونكارة حديثه"، وقال ابن القيسراني في موضع آخر: يُحتمل⁽¹⁾.

وقال البخاري⁽²⁾، وابن حبان⁽³⁾: "منكر الحديث"، وزاد ابن حبان: "فيما يرويه، يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، كان غالباً في التشيع"، وقال ابن عدي: "له أحاديث صالحة... وعامة حديثه مناكير"⁽⁴⁾، وقال الجوزجاني: "من يقول الحديث عنه حرام؛ لأنه لم يقتصد"⁽⁵⁾، وقال ابن حزم: "ساقط مطرح، لا تحل الرواية عنه"⁽⁶⁾، وقال في موضع آخر: "في غاية السقوط"⁽⁷⁾، وقال أبو نعيم: "هو من الضعف بالمحل العظيم"⁽⁸⁾، واتهمه ابن الجوزي⁽⁹⁾، وقال مغلطاي: "تكلم فيه جماعة كثيرة ذكرتهم في كتابي الاكتفاء، زعم أبو إسحاق الصريفي⁽¹⁰⁾ وابن سرور⁽¹¹⁾ أن مسلماً روى له"⁽¹⁾، وقال أبو أحمد الزبيري⁽²⁾: "كان يتشيع"⁽³⁾، وقال ابن الغلابي⁽⁴⁾: "كان شيعياً"⁽⁵⁾.

(1) ذخيرة الحفاظ لابن القيسراني (1/ 349/ رقم 380).

(2) الضعفاء الصغير للبخاري (ص 54/ رقم 98).

(3) المجروحون لابن حبان (1/ 269/ رقم 277).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (3/ 385/ رقم 557).

(5) أحوال الرجال للجوزجاني (ص 215-216/ رقم 209).

(6) المحلى بالآثار لابن حزم (6/ 307).

(7) المحلى بالآثار لابن حزم (9/ 92).

(8) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم (2/ 6).

(9) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لابن الجوزي (2/ 229/ رقم 1192).

(10) الشيخ، الإمام، المحدث، الحافظ، الرجال، تقي الدين، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الأزهر بن أحمد بن محمد العراقي، الصريفي، الحنيلي، وكان من علماء الحديث، مات في جمادى الأولى، سنة إحدى وأربعين وستمائة، ودفن بسفح قاسيون. سير أعلام النبلاء للذهبي (23/ 89-90/ رقم 65).

(11) محمد ابن الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور، الحافظ المفيد عز الدين أبو الفتح المقدسي الجماعلي ثم الدمشقي، المتوفى سنة 613 هـ. تاريخ الإسلام للذهبي (13/ 383/ رقم 176).

وقال الذهبي⁽⁶⁾، وابن حجر⁽⁷⁾: "مَرْوُكٌ"، وزاد الذهبي: "بِاتِّفَاقٍ، مبتدع"، وقال الذهبي في موضع آخر: "هالك"⁽⁸⁾، وقال ابن حجر في موضع آخر: "ضَعِيفٌ جِدًّا"⁽⁹⁾.

خلاصة القول فيه: منكر الحديث، متروك، يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، فيُخالف الثقات، وَكَانَ غَالِيًا فِي التَّشْيِيعِ، وقد وافق الإمام البزار النقاد في حكمه عليه.

وَيَتَّضِحُ لِي مِنْ أَقْوَالِ النُّقَادِ بَأَنَّهُ يُخَالِفُ الثَّقَاتَ فِي أَحَادِيثِهِ وَيَتَفَرَّدُ بِهَا، وَلَمْ يُتَابِعْ عَلَيْهَا؛ وبذلك يكن مراد الإمام البزار من قوله فيه: "حَدَّثَ بِأَحَادِيثٍ مَنَاقِيرَ"، أَنَّ الرَّأْيَ يُخَالِفُ الثَّقَاتَ فِي أَحَادِيثِهِ، وَيَتَفَرَّدُ بِهَا، وَلَمْ يُتَابِعْ عَلَيْهَا، وهذا على أحد اطلاقات المتقدمين للمنكر، وهو: اطلاقهم إياه على تفرد الضعيف الذي لا يُحْتَمَلُ تفرده مع مخالفته للثقات، وهذا موافق للمشهور عند كثير من المتأخرين، ومن بعدهم لتعريف المنكر. والله أعلى وأعلم.

(5) (ت عس ق) حَفْصُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَسَدِيُّ، أَبُو عُمَرَ الْبَزَارُ (الْبَزَارُ) الكوفي الغَضَرِيُّ⁽¹⁾، وهو حَفْصُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ الْقَارِي، صاحب عاصم، ويقال له: حُفَيْص، مات سنة ثمانين ومائة، وله تسعون⁽²⁾.

(1) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (4/ 22/ رقم 1225).

(2) محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم الأسدي، أبو أحمد الزبيري الكوفي، ثقة ثبت إلا أنه قد يخطيء في حديث الثوري، من التاسعة، مات سنة ثلاث ومائتين. تقريب التهذيب لابن حجر (ص487/ رقم 6017).

(3) الضعفاء الكبير للعقيلي (1/ 320/ رقم 396).

(4) المفضل بن غسان، أبو عبد الرحمن الغلابي البصري الحافظ الأخباري، مصنف التاريخ، وثقه الخطيب، وتوفي سنة ست وأربعين. تاريخ الإسلام للذهبي (5/ 1261/ رقم 536).

(5) تاريخ بغداد للخطيب (9/ 201/ رقم 4329).

(6) ديوان الضعفاء للذهبي (ص75/ رقم 859)، المغني في الضعفاء له (1/ 152/ رقم 1342).

(7) طرح الشريب في شرح التقريب لابن حجر (2/ 66)، التلخيص الحبير له (1/ 245).

(8) المستدرك على الصحيحين للحاكم مع تلخيص الذهبي (3/ 257/ رقم 5021).

(9) إتحاف المهرة لابن حجر (1/ 318/ رقم 194)، تهذيب التهذيب له (2/ 223/ رقم 413).

قول الإمام البزار فيه: "لين الحديث، حَدَّثَ بِأَحَادِيثٍ مُنَاكِيرٍ" (3)، وقال في موضع آخر: "لين الحديث جِدًّا" (4).

أقوال النقاد فيه: وثقه وكيع (5)، وأحمد بن حنبل (6)، وقال أحمد في موضع آخر: "ما كان به بأس" (7)، وقال أحمد -أيضاً (8)، ومسلم (9)، والنسائي (10)، وابن القيسراني (11)، والهيثمي (12): "متروك الحديث"، وزاد الهيثمي: "ضَعِيفٌ جِدًّا"، وقال ابن القيسراني في موضع آخر: "ليس بشيء في الحديث" (13).

وقال شعبة بن الحجاج: "أخذ مني حفص بن سليمان كتاباً فلم يَرده، وكان يأخذ كُتُب النَّاسِ فينسخها" (14)، وقال في موضع آخر: "كان حفص يستعير كُتُب

(1) هَذِهِ النِّسْبَةُ إِلَى غَاضِرَةِ بْنِ مَالِكِ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ دَاوُدَ بْنِ أَسَدَ بْنِ حُزَيْمَةَ. الباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير (2/ 372).

(2) تقريب التهذيب لابن حجر (ص: 172 / رقم 1405).

(3) مسند البزار (15/ 225 / رقم 8648).

(4) مسند البزار (2/ 308 / رقم 6746).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (7/ 16 / رقم 1390).

(6) المغني في الضعفاء للذهبي (1/ 179).

(7) تاريخ بغداد للخطيب (9/ 64 / رقم 4265).

(8) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (2/ 380 / رقم 2698).

(9) الكنى والأسماء لمسلم (1/ 540 / رقم 2164).

(10) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: 31 / رقم 134).

(11) ذخيرة الحفاظ لابن القيسراني (1/ 591 / رقم 973).

(12) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي (5/ 20 / رقم 7890).

(13) ذخيرة الحفاظ لابن القيسراني (4/ 2365 / رقم 5490).

(14) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (3/ 77 / رقم 4257).

النَّاس" (1)، وقال عبد الرحمن بن مهدي: "والله ما تحل الرواية عنه" (2)، وقال صالح جزرة: "لا يُكتب حديثه" (3)، أحاديثه كلها منكير (4).

وضَعفه ابن معين (5)، وابن المديني (6)، وأبو زُرعة (7)، وأبو حاتم (8) الرّازيان، والترمذي (9)، وابن حبان (10)، والدارقطني (11)، والبيهقي (12)، وزاد ابن المديني: "وتركته على عمد"، وزاد أبو حاتم الرّازي: "لا يُكتب حديثه، لا يصدق، متروك الحديث".

وقال ابن معين في موضع آخر: "ليس بشيء" (13)، وقال مرة: "ليس بثقة" (14)، وقال -أيضاً- هو (15)، وابن خراش (16): "كذاب"، وزاد ابن خراش: "متروك، يضع الحديث"، وقال ابن حبان في موضع آخر: "كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل،

(1) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (2/ 503 / رقم 3320).

(2) الموضوعات لابن الجوزي (3/ 180).

(3) تاريخ بغداد للخطيب (9/ 64 / رقم 4265).

(4) وردت هذه الزيادة، في مغاني الأخبار في شرح أسامي رجال معاني الآثار للعيني (1/ 223).

(5) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (1/ 221 / رقم 933).

(6) تاريخ بغداد للخطيب (9/ 64 / رقم 4265).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 174 / رقم 744).

(8) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 174 / رقم 744).

(9) سنن الترمذي (5/ 21 / رقم 2905).

(10) الثقات لابن حبان (6/ 195 / رقم 7332)، وذكره في ترجمة حفص بن سليمان البصري المنقري، للفرقة بينهم.

(11) سنن الدارقطني (3/ 306 / رقم 2628).

(12) السنن الكبرى للبيهقي (2/ 344 / رقم 3312)، شعب الإيمان له (3/ 341 / رقم 1796).

(13) الضعفاء الكبير للعقيلي (1/ 270 / رقم 335).

(14) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص 97 / رقم 269).

(15) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (3/ 268 / رقم 505).

(16) تاريخ بغداد للخطيب (9/ 64 / رقم 4265).

وكان يأخذ كتب الناس؛ فينسخها ويرويها من غير سماع⁽¹⁾، وقال البيهقي في موضع آخر: "غيره أوثق منه"⁽²⁾، وقال مرة: "متروك"⁽³⁾.

وقال البخاري: "تركوه"⁽⁴⁾، وقال في موضع آخر: "سكتوا عنه"⁽⁵⁾، وقال الساجي: "يحدث أحاديث بواطيل"⁽⁶⁾، وقال في موضع آخر: "ممن ذهب حديثه، عنده مناكير"⁽⁷⁾، وقال ابن الجني: "منكر الحديث"⁽⁸⁾، وقال الجوزجاني: "قد فرغ منه منذ دهر"⁽⁹⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: "ذاهب الحديث"⁽¹⁰⁾، وقال ابن عدي: "عامّة حديثه غير محفوظة"⁽¹¹⁾، وقال صلاح الدين الصفدي: "حجة في القراءة، واه في الحديث"⁽¹²⁾.

وقال الذهبي: "كان حجة في القراءة، واهياً في الحديث، شيخ القراء، إنّما دخل عليه الدّاخل في الحديث لتهاونه به"⁽¹³⁾، وزاد في موضع آخر: "لأنّه كان لا يتقن الحديث، ويتقن القرآن ويجوده، وإلّا فهو في نفسه صادق"⁽¹⁴⁾، وقال في موضع آخر:

(1) المجروحون لابن حبان (1/ 255 / رقم 248).

(2) شعب الإيمان للبيهقي (4/ 228 / رقم 2437).

(3) السنن الصغرى للبيهقي (7/ 195).

(4) الضعفاء الصغير للبخاري (ص 45 / رقم 74)، التاريخ الكبير له (2/ 363 / رقم 2767).

(5) التاريخ الأوسط للبخاري (2/ 256 / رقم 2511).

(6) تهذيب التهذيب لابن حجر (2/ 346 / رقم 700).

(7) تهذيب التهذيب لابن حجر (2/ 401 / رقم 700).

(8) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 172 / رقم 741).

(9) أحوال الرجال للجوزجاني (ص 185 / رقم 174)، يريد منها تجربته وترك حديثه، انظر:

التلخيص الحبير لابن حجر (1/ 47).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (7/ 15 / رقم 1390).

(11) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (3/ 276 / رقم 505).

(12) الوافي بالوفيات للصفدي (13/ 62).

(13) تاريخ الإسلام للذهبي (4/ 602 / رقم 57)، الكاشف له (1/ 341 / رقم 1146).

(14) ميزان الاعتدال للذهبي (1/ 558 / رقم 2121).

"متروك الحديث، حُجّة في القراءة" (1)، وقال مرةً: "ثبت في القراءة، واهي الحديث" (2)، وقال: "ثبت في القراءة والحروف، واه في الحديث" (3)، وقال: "إمام في القراءة، ليس بشيء في الحديث" (4)، وقال ابن حجر: "متروك الحديث مع إمامته في القراءة" (5).

خلاصة القول فيه: شيخ القراء، إمام في قراءة القرآن وتجويده، صدوق في نفسه إلا أنه منكر الحديث، متروك، يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، فيُخالف الثقات، ويروي البواطيل؛ وذلك لعدم اهتمامه بالحديث، وانشغاله بالقراءة، وما كان من توثيق وكيع، وأحمد بن حنبل له؛ لعلهما أرادا توثيقه من جهة العدالة والديانة، لا من جهة الحفظ للحديث وضبطه، ومما يؤكد ذلك أن الإمام أحمد قد ضعّفه جدًّا في الحديث، وقال بتركه فيه، كما سبق بيانه، وقد وافق الإمام البزار النُّقاد في حكمه عليه.

ويَتَضَح لي من أقوال النُّقاد بأنّه يُخالف الثقات في أحاديثه ويتفرد بها، ولم يُتابع عليها، وقد حَدَّث ببواطيل -أيضًا؛ وبذلك يكن مراد الإمام البزار من قوله فيه: "حَدَّث بأحاديث مناكير"، أن الراوي يُخالف الثقات في أحاديثه، ويتفرد بها، ولم يُتابع عليها، ويُحدِّث ببواطيل -أيضًا، وهذا على أحد اطلاقات المتقدمين للمنكر، وهو: اطلاقهم إياه على تفرد الضعيف الذي لا يُحتمل تفرده مع مخالفته للثقات، وروايته ببواطيل، وهذا موافق للمشهور عند كثير من المتأخرين، ومن بعدهم لتعريف المنكر. والله أعلى وأعلم.

(1) العبر في خبر من غبر للذهبي (1/ 213).

(2) الكاشف للذهبي (1/ 341/ رقم 1146).

(3) المغني في الضعفاء للذهبي (1/ 179/ رقم 1615).

(4) ديوان الضعفاء للذهبي (ص: 94/ رقم 1049).

(5) تقريب التهذيب لابن حجر (ص: 172/ رقم 1405).

المطلب الثالث: من قال فيهم الإمام البزار: "عنده أحاديث مناكير".

ويشتمل على راويين:

(6) (دق) حَرْبُ بْنُ وَحْشِيِّ بْنِ حَرْبِ الْحَبَشِيِّ، الْحِمَصِيُّ، أَبُو وَحْشِيٍّ⁽¹⁾.
قول الإمام البزار فيه: "لا نعلم حَدَّثَ عنه إلا ابنه⁽²⁾، وعنده أحاديث مناكير لم يروها غيره، وهو مجهول في الرواية، وإن كان معروفًا في النسب"⁽³⁾.
أقوال الثقات فيه: قال البخاري: "عن أبيه وحشي⁽⁴⁾، يُعَدُّ في الشاميين"⁽⁵⁾، وقال أبو حاتم الرازي: "روى عن أبيه، روى عنه ابنه وحشي"⁽⁶⁾، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يروى عن أبيه، عداؤه في أهل الشام، روى عنه ابنه وحشي"⁽⁷⁾، وقال صالح بن محمد جزرة: "لا تشتغل به -يعني وحشي بن حرب، ولا بأبيه- يعني حرب بن وحشي"⁽⁸⁾، وقال مغلطاي: "ذكره بعض المتأخرين من المصنفين في جملة الضعفاء بغير مُسْتَنَدٍ، والله أعلم"⁽⁹⁾.

قلت: ولعله قصد في قوله: "بعض المتأخرين"، الإمام الذهبي؛ فقد ذكره في الميزان⁽¹⁰⁾، ولم يذكر فيه جرحًا، ولكن يكفيه حُجَّةٌ في ذكره فيه أنه مجهول العين، ولا أدري لما لم يذكر كلام البزار، وجزرة فيه، مع أنه ذكر كلام جزرة فيه في كتابه المغني

⁽¹⁾ (تقريب التهذيب لابن حجر (ص: 155/ رقم 1170).

⁽²⁾ (هو: وحشي بن حرب بن وحشي بن حرب الحبشي، الحمصي، مستور، من الثامنة. تقريب التهذيب لابن حجر (ص: 580/ رقم 7399).

⁽³⁾ ("مسند البزار" للبزار (1/ 161 ح 83).

⁽⁴⁾ (هو: وحشي بن حرب الحبشي، يكنى أبا دَسَمَةَ، صحابي، نزل حمص ومات بها. تقريب التهذيب لابن حجر (ص: 580/ رقم 7400).

⁽⁵⁾ (التاريخ الكبير للبخاري (3/ 61/ رقم 221).

⁽⁶⁾ (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 249/ رقم 1109).

⁽⁷⁾ (الثقات لابن حبان (4/ 173/ رقم 2347).

⁽⁸⁾ (تاريخ دمشق لابن عساكر (62/ 422/ رقم 7963).

⁽⁹⁾ (إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (4/ 28/ رقم 1231).

⁽¹⁰⁾ (ميزان الاعتدال للذهبي (1/ 471/ رقم 1775).

عند ترجمة ابنه وحشي⁽¹⁾، وكلامهما فيه حُجَّة قوية في ذكره في جملة الضعفاء. والله أعلى وأعلم.

وقال الذهبي: "عن أبيه، ما روى عنه سوى ابنه وحشي الحمصي"⁽²⁾، وقال ابن حجر: "مقبول"⁽³⁾.

خلاصة القول فيه: مجهول العين، لم يرو إلا عن أبيه وحشي رضي الله عنه، ولم يرو عنه سوى ابنه وحشي، قليل الحديث، وصفته هذه هي التي ذكرها الإمام البزار وغيره من النقاد، بل وزاد عليهم أن عنده أحاديث منكير لم يروها غيره؛ ولذا قال فيه جزرة: "لا يشتغل به"، كما بينت أعلاه.

ويُتَّضح لي من قول الإمام البزار، وأقوال غيره من النقاد بأنَّ الروي مع جهالته تفرد بأحاديث، ولم يُتابع عليها، وحاله هذه لا تحمل التفرد منه؛ وبذلك يكن مراد الإمام البزار من قوله فيه: "حدَّث بأحاديث منكير"، أنه تفرد بأحاديث لا يُحتمل تفرده فيها لجهالته، وهذا على أحد اطلاقات المتقدمين للمنكر، وهو: اطلاقهم إياه على تفرد الضعيف الذي لا يُحتمل تفرده، وليس بمعنى مخالفة الضعيف لمن هو أولى منه فحسب، كما هو مشهور عند كثير من المتأخرين، ومن بعدهم. والله أعلى وأعلم.

(7) (د ت عس ق) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِي، مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، الْقَاضِي، أَبُو جَعْفَرٍ، أَصْلُهُ كُوفِيٌّ⁽⁴⁾.

قول الإمام البزار فيه: "عنده منكير لم يُتابع عليها... ليس بالقوي في الحديث؛ لأنه قد حدَّث بأحاديث لم يُتابع عليها"⁽⁵⁾.

أقوال النقاد فيه: قال الأعمش سليمان بن مهران⁽¹⁾، وعبد بن العوام عن حجاج بن أرطاة⁽²⁾، وأحمد بن حنبل⁽³⁾، وابن نمير⁽⁴⁾، والعجلي⁽⁵⁾، وابن

⁽¹⁾ (المغني في الضعفاء للذهبي (2/ 719 / رقم 6830).

⁽²⁾ (ميزان الاعتدال للذهبي (1/ 471 / رقم 1775).

⁽³⁾ (تقريب التهذيب لابن حجر (ص: 155 / رقم 1170).

⁽⁴⁾ (تقريب التهذيب لابن حجر (ص: 310 / رقم 3418).

⁽⁵⁾ (مسند البزار (1/ 266 / ح 5055).

حزم⁽⁶⁾، والهيثمي⁽⁷⁾: "ثقة"، وزاد الأعمش: "لا بأس به"، وزاد عبّاد عن حجاج: "كان الحكم يأخذ عنه"، وقال أحمد بن حنبل في موضع آخر: "ما أعلم إلا خيراً... وما أعلم إلا خيراً"⁽⁸⁾.

وقال علي بن المديني: "معروف"⁽⁹⁾، وقال ابن البرقي⁽¹⁰⁾، والنسائي⁽¹¹⁾: "ليس به بأس".

وذكره ابن حبان⁽¹²⁾، وابن خلفون⁽¹³⁾، وابن شاهين⁽¹⁴⁾ في الثقات.

وقال الذهبي: "ثقة"⁽¹⁵⁾، وقال ابن حجر: "صدوق"⁽¹⁶⁾.

خلاصة القول فيه: ثقة، وقد تفرّد الإمام البزار عن بقية النقاد في حكمه عليه بالضعف، وبنكاره بعض حديثه.

(1) المعرفة والتاريخ للفسوي (3/ 220).

(2) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (1/ 349 / رقم 653)، (2/ 15 / رقم 1394).

(3) تاريخ بغداد للخطيب (10/ 5 / رقم 5116).

(4) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (8/ 22 / رقم 3022).

(5) معرفة الثقات للعجلي (2/ 43 / رقم 924).

(6) المحلى بالآثار لابن حزم (1/ 226).

(7) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي (4/ 67 / رقم 6261).

(8) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (3/ 100 / رقم 4379).

(9) تاريخ بغداد للخطيب (10/ 5 / رقم 5116).

(10) تمييز ثقات المحدثين وضعفائهم وأسماؤهم وكنائهم لابن البرقي (ص: 42 / رقم 4).

(11) تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (15/ 185 / رقم 3367).

(12) الثقات لابن حبان (7/ 7 / رقم 8766).

(13) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (8/ 22 / رقم 3022).

(14) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (ص: 176 / رقم 649).

(15) الكاشف للذهبي (1/ 566 / رقم 2809).

(16) تقريب التهذيب لابن حجر (ص: 310 / رقم 3418).

ويتَّضح لي من قول الإمام البزار فيه: "عنده مناكير لم يُتابع عليها"، أنه أراد بذلك أن الراوي روى أحاديث تفرَّد بها، ولم يُتابع عليها، ولأجل ذلك ضعَّفه، كما هو ظاهر من بقية قوله فيه، وهذا على أحد اطلاقات المتقدمين للمنكر، وهو: اطلاقهم إياه على تفرَّد الراوي بالحديث، وليس بمعنى مخالفة الضَّعيف لمن هو أولى منه فحسب، كما هو مشهور عند كثير من المتأخرين، ومن بعدهم. والله أعلى وأعلم.

المطلب الرابع: من قال فيهم الإمام البزار: "حدَّث عنه فلانٌ بحديث منكر".

ويشتمل على راوٍ واحد، وهو:

(8)(4) حَكِيمُ الْأَثَرُمِ الْبَصْرِيُّ⁽¹⁾.

قول الإمام البزار فيه: "في حديثه شيء؛ لأنه حدَّث عنه حمَّاد بن سلمة⁽²⁾ بحديث منكر"⁽³⁾، وقال في موضع آخر: "منكر الحديث لا يُحتج بحديث له إذا انفرد به"⁽⁴⁾.

أقوال النُّقاد فيه: قال علي بن المديني: "ثقة"⁽⁵⁾، وقال في موضع آخر: "أعيانا هذا"⁽⁶⁾، وفي رواية، قال: "لا أدري من أين هو؟"⁽⁷⁾.

قلت: وهذان القولان لا ينفيان القول الأول، وهو توثيقه له؛ حيث ينسحبان على عدم معرفة أبيه أو بلده، ويؤكد ذلك ما نقله مُغلطاي من ثقات ابن خَلْفُون،

(1) تقريب التهذيب لابن حجر (ص: 177/ رقم 1481).

(2) حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة، ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بأخرة، من كبار الثامنة، مات سنة سبع وستين. تقريب التهذيب لابن حجر (ص: 178/ رقم 1499).

(3) مسند البزار (8/ 419 ح 3492).

(4) مسند البزار (16/ 294 ح 9502).

(5) سؤالات ابن أبي شيبه لابن المديني (ص: 49/ رقم 5).

(6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 208 رقم 909).

(7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (7/ 207 رقم 1465).

قوله: "قال إسماعيل بن إسحاق القاضي، عن علي بن المديني: حكيم الأثرم لا أدري ابن من هو، وهو ثقة" (1).

وقال أبو داود: "ثقة، حدث يحيى بن سعيد، عن حماد بن سلمة عنه" (2)، وقال النسائي: "ليس به بأس" (3)، وذكره ابن حبان (4)، وابن خلفون (5) في الثقات.

وقال يحيى بن معين: "ضعيف" (6)، وقال في موضع آخر: "ما أعلم أحدًا روى عنه غير حماد بن سلمة" (7).

قلت: روى عنه غيره، قال المزي: "روى عنه: حماد بن سلمة، وسعيد بن عبد الرحمن البصري أخو أبي حرة" (8)، وعوف الأعرابي (9) (10).

وقال البخاري بعد أن ذكر له حديثاً: "وهذا حديث لا يُتابع عليه" (11)، وقال ابن عدي: "يُعرف بهذا الحديث، وليس له غيره إلا اليسير" (1)، وذكره العقيلي (2)، وابن شاهين (3) في جملة الضعفاء.

(1) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (4/ 128 / رقم 1322).

(2) سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني (ص: 209 / رقم 1337).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (7/ 207 / رقم 1465).

(4) الثقات لابن حبان (6/ 215 / رقم 7432).

(5) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (4/ 128 / رقم 1322).

(6) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين والمتروكين لابن شاهين (ص: 194 / رقم 149).

(7) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين (ص: 422 / رقم 620).

(8) سعيد بن عبد الرحمن البصري، (الوفاة: 151 - 160 هـ)، هو أخو أبي حرة، وثقه أحمد بن حنبل، وغيره، وقال أبو حاتم: ما به بأس. تاريخ الإسلام للذهبي (4/ 59 / رقم 63).

(9) عوف بن أبي جميلة الأعرابي، العبدى البصري، ثقة روى بالقدر وبالتشيع، من السادسة، مات سنة ست أو سبع وأربعين، وله ست وثمانون. تقريب التهذيب لابن حجر (ص: 433 / رقم 5215).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (7/ 207 / رقم 1465).

(11) التاريخ الكبير للبخاري (3/ 17 / رقم 67)، وأعله -أيضاً- بالانقطاع، بقوله بعد المذكور مباشرة: "ولا يُعرف لأبي تميمه سماع من أبي هريرة". وابن تيمية، هو: طريف بن مجالد الهجيمي، أبو

وقال الذهبي: "صدوق"⁽⁴⁾، وقال ابن حجر: "محدث قديم"⁽⁵⁾، وقال في موضع آخر: "فيه لين"⁽⁶⁾.

خلاصة القول فيه: ثقة قليل الحديث، أنكر عليه حديث يرويه عنه حماد بن سلمة، تفرد به عن أبي تيمية، ولم يتابع عليه، وقد بالغ فيه الإمام البزار وتفرد إذ أطلق عليه في الموضع الثاني: "منكر الحديث"، وكان ألين في الموضع الأول ووافق البخاري فيه، إذ قال: "حدث عنه حماد بن سلمة بحديث منكر".

ويتبين من حال هذا الراوي، أن مراد الإمام البزار في قوله فيه: "حدث عنه حماد بن سلمة بحديث منكر"، أنه أنكر عليه تفرد به حديث لم يتابع عليه، وهذا على أحد اطلاقات المتقدمين للمنكر، وهو: اطلاقهم إياه على تفرد الراوي بالحديث، وليس بمعنى مخالفة الضعيف لمن هو أولى منه فحسب، كما هو مشهور عند كثير من المتأخرين، ومن بعدهم. والله أعلى وأعلم.

خاتمة

تم بحمد الله تعالى ختام هذا البحث، وهذه أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها:

أولاً- النتائج:

بعد الدراسة المقارنة التطبيقية لمن قال فيهم الإمام البزار في مسنده، مصطلح: "في حديثه مناكير"، وما بنحوه، تم التوصل إلى نتائج، من أهمها ما يلي:

تيمية، البصري، ثقة، من الثالثة، مشهور بكنيته، مات سنة سبع وتسعين أو قبلها أو بعدها. تقريب التهذيب لابن حجر (ص: 282 / رقم 3014).

(1) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (2 / 512 / رقم 403).

(2) الضعفاء الكبير للعقيلي (1 / 317 / رقم 391).

(3) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين والمتروكين لابن شاهين (ص: 194 / رقم 149).

(4) الكاشف للذهبي (1 / 348 / رقم 1208).

(5) نزهة الألباب في الألقاب لابن حجر (1 / 58 / رقم 34).

(6) تقريب التهذيب لابن حجر (ص: 177 / رقم 1481).

(1) تبين لي من خلال ما ذكرته من أقوال العلماء في الإمام البزار، أنهم يقرّون له بالمكانة والمنزلة العظيمة، فكان إماماً، حافظاً، ناقدًا، عالماً كبيراً، من أحفظ الناس للحديث ومعرفة علله في زمانه، وقد حدّث من حفظه في مصر وهو في سنّ الشَّيْخوخة؛ فأخطأ في بعض حديثه الذي حدّث به، فأخذ عليه فيها.

(2) مصطلح: "المنكر" عند كثير من المتأخرين ومن لحقهم ينحصر، ب: "مخالفة الضَّعيف لمن هو أولى منه"، ومن كثر منه ذلك من الرُّوَاة، أطلقوا عليه: "منكر الحديث"، وأمّا المتقدمون، فكان لهم اطلاقات كثيرة لهذا المصطلح، أجملها على النّحو الآتي:

أ) أطلقوه على الحديث الغريب أو الفرد.
قلت: وهذا يكون منه المقبول والمردود على حسب حال راويه، ويكون فيه صور ثلاث، وهي:

الصُّورة الأولى: تفرّد الثَّقة، وهو صحيح عند الجمهور.
الصُّورة الثَّانية: تفرّد من خَفَّ ضبطه عن الثَّقة، ولم ينزل إلى الضَّعيف، ويُمثَّل له: بـ "الصَّدوق"، وهو حسن عند الجمهور.
الصُّورة الثَّالثة: تفرّد الضَّعيف بما لا يُعرف من غير طريقه، ولا يُحتَمَل منه، وهو ضعيف، ويكون على مراتب، بحسب الرَّاوي المتفرد.

ب) أطلقوه على مُخالفة الرَّاوي في حديثه لمن هو أولى منه.
قلت: وله صور ثلاث، وكلها ضعيفة، وعلى مراتب، وهي:
الصُّورة الأولى: مُخالفة الثَّقة لمن هو أولى منه.
الصُّورة الثَّانية: مُخالفة من خَفَّ ضبطه عن الثَّقة، ولم ينزل إلى الضَّعيف، ويُمثَّل له: بـ "الصَّدوق" لمن هو أولى منه.

الصُّورة الثَّالثة: مُخالفة الضَّعيف لمن هو أولى منه.
ت) أطلقوه على الحديث الذي في إسناده راو فحش غلطه أو كثرت غفلته أو ظهر فسقه.

(ث) أطلقوه على الحديث الذي تدل قرينة في متنه على أنه موضوع.
 (ج) أطلقوه على أنواع من الحديث الضعيف لأسباب أخرى غير التي ذكرت.
 وإذا فهمنا معنى: "المنكر"، عند العلماء، يتبين لنا أن إطلاق المتقدمين، لمصطلح: "منكر الحديث"، قد يقع على من ينطبق عليه صورة من صور إطلاقات: "المنكر" عندهم؛ ولذا قد يطلقونه على المقبول من الرواة وغير المقبول منهم إذا انفرد أو خالف من هو أولى منه، كثر ذلك منه أو لم يكثر، وإن كان أكثر إطلاقهم إياه على غير المقبول إذا تفرّد أو خالف غيره، وكانوا أكثر ما يطلقون على تفرد المقبول، ومن قلّت منه المخالفة لمن هو أوثق منه، قولهم: "في حديثه نكارة أو عنده مناكير أو روى مناكير أو روى حديثاً منكراً"، وما بنحوها من عبارات؛ وعليه، فبعد معرفة الفارق بين المتقدمين وكثير من المتأخرين من مرادهم من هذا المصطلح، فلا يحقّ لطالب العلم الحكم على الحديث أو الراوي بالضعف لمجرد إطلاق النكارة عليه من قبل أحد المتقدمين إلا بعد تعرّفه على مراده من إطلاقه لهذا المصطلح أولاً، ثم يطلق الحكم بما يناسب مراده من إطلاقه.

(3) عدد من أطلق عليهم الإمام البزار في مسنده مصطلح: "في حديثه مناكير"، وما بنحوه، ثمانية رواة.

(4) كان للإمام البزار من إطلاقه لهذا المصطلح على الرواة أكثر من دلالة، وهذا على طريقة غيره من المتقدمين، وليس على طريقة كثير من المتأخرين ومن لحقهم، ممّن يطلقوه على: "الضعيف الذي يخالف من هو أولى منه فقط"، وكان إطلاقه له على النحو الآتي:

(أ) أطلقه على الراوي إذا تفرّد بما لا يُعرف من غير طريقه، وكان ذلك في اثنين منهم، وهما: عبد الله بن عبد الله الرازي، وحكيم الأثرم.

(ب) أطلقه على الراوي الضعيف الذي يخالف من هو أولى منه، وكان ذلك في خمسة منهم، وهم: عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، وعبد الله بن هبة، ومبارك بن سحيم، وحرام بن عثمان، وحرب بن وحشي.

(ت) أطلقه على من يروي الموضوعات، ولا تُعرف من غير طريقه، وكان ذلك في واحد منهم، وهو: حفص بن سليمان.

(5) الإمام البزار يساوي غالباً بين مصطلح: "في حديثه مناكير"، وما بنحوه، ومصطلح: "منكر الحديث"، ويتأكد ذلك من أمرين، وهما:

(أ) أطلق على حَكِيم الأثرْم، مرة: "حدّث عنه حمّاد بن سلمة بحديث مُنكر"، وأخرى: "منكر الحديث".

(ب) عند النّظر في أقوال النّقّاد، ونتيجة الحكم فيهم، نجد خمسة منهم غير المذكور، أطلق عليهم: "منكر الحديث"، من قِبَل النّقّاد، وكانت نتيجة الحكم عليهم: "منكر الحديث".

(6) ظهر لي أنّ الإمام البزار يُضعّف الرّاي -ولو كان ثقة عند غيره- لمجرد وقوع التّفرد منه، وإن لم يُخالف غيره، كما هو حاله في تضعيف: عبد الله بن عبد الله الرّازي؛ وهو موثّق عند النّقّاد اتّفاقاً، وحكيم الأثرْم؛ حيث كان ثقة قليل الحديث، أنكر عليه حديثاً يرويه عنه حمّاد بن سلمة، تفرّد به عن أبي تيمّة، ولم يُتابع عليه، وقد بالغ فيه الإمام البزار، وتفرّد؛ إذ أطلق عليه في الموضع الثّاني: "منكر الحديث"، وكان ألين في الموضع الأوّل، ووافق الإمام البخاري فيه، إذ قال: "حدّث عنه حمّاد بن سلمة بحديث مُنكر".

(7) وافق الإمام البزار النّقّاد في حكمه على سِتّة رواة منهم، وخالفهم في اثنين، وهما سابقي الذّكر.

(8) وافقت الإمام البزار في حكمه على سِتّة رواة منهم، وهم الذين وافق فيهم النّقّاد، وخالفته في اثنين منهم، وهما اللّذان خالفهم في حكمه عليهما، على الوجه المبيّن أعلاه.

(9) يتبيّن من خلال ما ذكرته من تلك النّتائج، أنّ الإمام البزار كان مُعتدلاً في حكمه على أغلب هؤلاء الرّواة.

(10) لم يرو أصحاب الكُتب السّنة لحرام بن عثمان من كل هؤلاء الرّواة، وأمّا الباقيون، فروى البخاري تعليّقاً، مع أبي داود، والترمذي، وابن ماجه لواحد منهم، وهو: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادِ بْنِ أَنْعَمٍ، وروى مسلم، مع أبي داود، والترمذي، وابن ماجه لواحد منهم، وهو: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَيْعَةَ، واتفق أصحاب السّنن الأربعة بالرواية لواحد منهم، وهو: حَكِيمُ الأثرْم، واتفق أبو داود، والترمذي، وابن ماجه

بالرواية عن واحد منهم، وهو: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيُّ، واتفق أبو داود، وابن ماجه بالرواية عن واحد منهم، وهو: حَرْبُ بْنُ وَحْشِيٍّ، واتفق الترمذي، وابن ماجه بالرواية عن واحد منهم، وهو: حَفْصُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وانفرد ابن ماجه عن بقية أصحاب السنن الأربعة بالرواية عن واحد منهم، وهو: مُبَارَكُ بْنُ سُحَيْمٍ.

وأخيراً: لا يمكن لمن أراد انصاف راو من الرواة، والحكم عليه بما يناسبه أن يكتفي بقول ناقد من النقاد دون بقية النقاد، أو أهل زمان دون غيره من الأزمنة؛ بل يجب عليه حصر أقوال من تكلموا فيه من النقاد جرحاً أو تعديلاً، وذلك بالرجوع إلى كتب الرجال، والسؤلات، والطبقات وغيرها ممّا عنيت بذلك، مع الوقوف على مدلولات مصطلحاتهم التي أطلقوها على الراوي. والله أعلى وأعلم.

ثانياً- التوصيات:

- (1) أوصي بدراسة مدلول مصطلح: "ليس بالقوي"، عند الإمام البزار، دراسة مقارنة تطبيقية من خلال مُسْنَدِهِ؛ لتُكْمَل هذه الدراسات بعضها بعضاً، لفهم مصطلحات الإمام البزار، وأسأل الله العليّ العظيم أن يُوفّقني لذلك.
 - (2) وأوصي بدراسة مستفيضة لمصطلحات النقاد المتجاذبة، ومقارنتها بأقوال بعضهم البعض للوقوف على مدلولاتها التي من خلالها نتعرّف على حال الراوي من حيث القبول أو الرد.
- والله تعالى أسأل أن يتقبل هذا العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، آمين.

قائمة المصادر والمراجع

1. الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، للحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر، أبي عبد الله الهمداني الجورقاني، تحقيق وتعليق: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الهند، الطبعة: الرابعة، سنة: 1422هـ.
2. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكتاني الشافعي، تقديم: فضيلة الشيخ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى، سنة: 1420هـ.
3. إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق مركز خدمة السنة والسيرة، بإشراف د زهير بن ناصر الناصر (راجعه ووجد منهج التعليق والإخراج)، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة) - ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية (بالمدينة)، الطبعة: الأولى، سنة: 1415هـ.
4. الأحكام الوسطى من حديث النبي صلى الله عليه وسلم. لعبدالحق بن عبدالرحمن بن الخراط الإشبيلي، تحقيق: حمدي السلفي. وصبحي السامرائي. (د. ط.). الرياض: مكتبة الرشد. أحوال الرجال، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، بدون طبعة، سنة (1405هـ).
5. أحوال الرجال، لإبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبي إسحاق، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، دار النشر: حديث أكاديمي - فيصل آباد، باكستان.
6. آداب الشافعي ومناقبه، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، كتب كلمة عنه: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، قدم له وحقق أصله وعلق عليه: عبد الغني عبد الخالق، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، سنة: 1424هـ.
7. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للإمام أبي يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى: (1409هـ).
8. الأسامي والكنى: لأبي أحمد الحاكم، تحقيق: يوسف بن محمد الدخيل، دار الغرباء الأثرية بالمدينة، الطبعة: الأولى، 1994 م.

9. الاستذكار، ليوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، تحقيق: سالم محمد عطا. محمد علي معوض. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. بيروت. الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار للحازمي
10. أسماء المدلسين، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، الناشر: دار الجليل - بيروت، الطبعة: الأولى.
11. إكمال الإكمال (تكملة لكتاب الإكمال لابن ماکولا)، لمحمد بن عبد الغني بن نقطة، تحقيق: عبد القيوم عبد ريب النبي. ط1. مكة: جامعة أم القرى.
12. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لمغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن محمد، أبي محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، 1422هـ / 2001م.
13. الأنساب، للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، الطبعة: الأولى، 1408هـ.
14. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: لأحمد محمد شاكر، تعليق: محمد ناصر الدين الألباني، تحقيق: علي بن الحسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، 1417هـ.
15. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: للإمام أبي حفص ابن الملتن سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، 1425هـ.
16. بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام: علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان، تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، الطبعة: الأولى، 1418هـ / 1997م.
17. تاريخ ابن معين رواية الدوري، للإمام أبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة (1399هـ).
18. تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي، للإمام أبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث - دمشق، بدون طبعة، سنة (1400هـ).
19. تاريخ أسماء الثقات، للإمام الحافظ أبي حفص عمر بن شاهين، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية - الكويت، الطبعة الأولى، سنة: 1404هـ .

20. تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، للإمام أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداد البغدادي المعروف بـ ابن شاهين، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى، الطبعة: الأولى، سنة: (1409هـ).
21. تاريخ أصبهان، ويسمى (أخبار أصبهان)، للإمام أبي نُعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت430هـ)، المحقق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، (1410هـ).
22. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، لبنان - بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ.
23. التاريخ الأوسط (مطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير)، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبي عبد الله، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، مكتبة دار التراث - حلب، القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة: 1397هـ.
24. التاريخ الكبير: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار الكتب العلمية - بيروت، بدون طبعة.
25. التاريخ الكبير، المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، لأبي بكر أحمد ابن أبي خيثمة (ت279هـ)، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، (1427هـ).
26. تاريخ بغداد: للإمام أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية - بيروت، بدون طبعة.
27. تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سنة: 1415هـ.
28. التبيين لأسماء المدلسين، لبرهان الدين الحلبي أبي الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي، تحقيق: يحيى شفيق حسن، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: 1406هـ.
29. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للإمام عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، بعناية: مازن بن محمد السرساوي، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى: (1431هـ).
30. تذكرة الحفاظ: للإمام أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1419هـ.

31. تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، المشهور بـ(طبقات المدلسين) لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي، الناشر: مكتبة المنار - عمان، الطبعة: الأولى، سنة: 1403هـ.
32. تقريب التهذيب: للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد - سوريا، بدون طبعة، سنة 1406هـ.
33. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، سنة: 1419هـ.
34. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، سنة: 1387هـ.
35. تمييز ثقات المحدثين وضعفائهم وأسائهم وكناهم، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم المصري، المعروف بابن البرقي، حققه وقدم له وعلق عليه: الدكتور عامر حسن صبري التميمي، الناشر: دار البشائر الإسلامية، ضمن سلسلة لقاء العشر الأواخر (147)، الطبعة: الأولى، سنة: 1431هـ.
36. تهذيب التهذيب: للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، الطبعة الأولى، 1404هـ.
37. تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للإمام أبي الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1400هـ.
38. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، للإمام عمر بن علي بن الملقن الأنصاري (ت804هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق، الطبعة الأولى، (1429هـ).
39. الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة: لأبي الفداء زين الدين قاسم بن قطلوبغا السُودُوني (نسبة إلى معتق أبيه سودون الشيعوني) الجمالي الحنفي، دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن، الطبعة: الأولى، 1432هـ/ 2011م.
40. الثقات: للإمام أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى، 1395هـ.
41. جامع المسانيد والسُنن الهادي لأقوم سنن، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: د عبد الملك بن عبد الله الدهيش، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، طبع على نفقة المحقق ويطلب من مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة، الطبعة: الثانية، سنة: 1419هـ.

42. الجرح والتعديل: للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1371هـ.
43. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، الناشر: السعادة - بجوار محافظة مصر، 1394هـ - 1974م، ثم صورتها عدة دور منها دار الكتاب العربي - بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، دار الكتب العلمية - بيروت (طبعة 1409هـ بدون تحقيق).
44. خلاصة الأحكام في مهات السنن وقواعد الإسلام، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق: حققه وخرج أحاديثه: حسين إسماعيل الجمل، الناشر: مؤسسة الرسالة - لبنان - بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: 1418هـ.
45. ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايّاز الذهبي، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة - مكة، الطبعة الثانية، 1387هـ/ 1967م.
46. ذخيرة الحفاظ: للإمام أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بـ"ابن القيسراني"، تحقيق: عبد الرحمن الفيروائي، دار السلف - الرياض، بدون طبعة، 1416هـ.
47. الروض المعطار في خبر الأقطار، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحيمري، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: مؤسسة ناصر للثقافة - بيروت - طبع على مطابع دار السراج، الطبعة: الثانية، سنة: 1980م.
48. سنن الترمذي: للإمام محمد بن عيسى أبي عيسى الترمذي السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي - بيروت، بدون طبعة.
49. سنن الدارقطني، أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يمانى المدني، الناشر: دار المعرفة - بيروت، سنة (1386هـ).
50. (السنن الصغرى) المنة الكبرى شرح وتخريج السنن الصغرى للبيهقي، لمحمد ضياء الرحمن الأعظمي، الناشر: مكتبة الرشد، السعودية - الرياض، سنة: 1422هـ.
51. السنن الكبرى: لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُروجدي الخراساني البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثالثة، 1424هـ/ 2003م.
52. سؤالات ابن الجنيد أبو اسحق إبراهيم بن عبد الله الختلي: لأبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، الطبعة الأولى، 1408هـ.

53. سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: د. زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، سنة: 1414هـ.
54. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، سنة: 1403هـ.
55. سؤالات البرقاني للدارقطني: للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي، تحقيق: الدكتور عبدالرحيم محمد أحمد القشقرى، كتب خانة جميلي - باكستان، الطبعة الأولى، 1404هـ.
56. سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني: للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي، تحقيق: د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى، 1404هـ.
57. سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني: لأبي القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، 1404هـ / 1984م.
58. سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، للإمام أبي الحسن علي بن عبد الله بن جعفر المديني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف - الرياض، بدون طبعة، سنة (1404هـ).
59. سير أعلام النبلاء: للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، أشرف على تحقيق الكتاب وخرج أحاديثه: شعيب الارنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة التاسعة، سنة 1413هـ.
60. شرح الإمام بأحاديث الأحكام، لتقي الدين أبي الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: محمد خلوف العبد الله، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الثانية، سنة: 1430هـ.
61. شرح علل الترمذي، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، الطبعة: الأولى، سنة: 1407هـ.
62. شعب الإيمان، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوِجَرْدِي الخراساني، أبي بكر البيهقي، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على

- تحقيقه وتخريره أحاديته: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي -الهند، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، سنة: 1423هـ.
63. الضعفاء الصغیر، للإمام الحافظ محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد إبراهيم زايد، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، الطبعة الأولى، سنة (1406هـ - 1986م).
64. الضعفاء الكبير: للإمام أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، حققه ووثقه: عبد المعطي أمين قلنجي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1404هـ.
65. الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي، للإمام أبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي، تحقق: سعدي الهاشمي، الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة (1402هـ).
66. الضعفاء والمتروكون، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، تحقيق: عبد الرحيم محمد القشقر، أستاذ مساعد بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، في مجلة الجامعة الإسلامية.
67. الضعفاء والمتروكين: للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1406هـ.
68. الضعفاء والمتروكين: للإمام أحمد بن علي بن شعيب النسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ.
69. طبقات الحفاظ: للإمام جلال الدين السيوطي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1403هـ.
70. الطبقات الكبرى: للإمام أبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، بدون طبعة، 1408هـ.
71. طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها: لأبي الشيخ الأصبهاني، عبد الله بن محمد بن جعفر، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1412هـ.
72. طرح التثريب في شرح التقريب (المقصود بالتقريب: تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد)، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، أكمله ابنه: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي، الناشر: الطبعة المصرية القديمة - وصورتها دور عدة منها (دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ودار الفكر العربي).

73. ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني في مصطلح الحديث، لمحمد بن عبدالحكي اللكنوي، اعتنى به: الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، حلب: دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثالثة.
74. العبر في خبر من غبر: للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ.
75. العلل المنتاهية في الأحاديث الواهية، للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، سنة (1403هـ).
76. العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، للإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: وصي الله ابن محمد عباس، المكتب الإسلامي، دار الخاني - بيروت، الرياض، الطبعة الأولى، سنة (1408هـ).
77. فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي: لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، نشر: دار الكتب العلمية - لبنان، الطبعة الأولى، 1403هـ.
78. قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر: لأبي محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي باخرمة، الهجراني الحضرمي الشافعي، عني به: أبو جمعة مكري خالد زواري، دار المنهاج - جدة، الطبعة الأولى، 1428هـ/ 2008م.
79. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن الذهبي الدمشقي، تحقيق: محمد عوامة وأحمد محمد الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية مؤسسة علوم القرآن - جدة، الطبعة الأولى، 1413هـ.
80. الكامل في ضعفاء الرجال: للإمام أبي أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد الجرجاني، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بدون طبعة، 1409هـ.
81. الكفاية في علم الرواية: للإمام أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، بدون طبعة.
82. الكنى والأسماء، لمسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، سنة: 1404هـ.
83. اللباب في تهذيب الأنساب، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، الناشر: دار صادر - بيروت.
84. لسان العرب: للإمام محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف - القاهرة، بدون طبعة.

85. لوافي بالوفيات، لصالح الدين خليل بن أبيك بن عبد الله الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت، سنة: 1420هـ.
86. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: للإمام محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، 1412هـ.
87. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للإمام نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الفكر - بيروت، 1412هـ.
88. المحلى بالآثار، الإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، تحقيق: أحمد محمد شاكر، إدارة الطباعة المنبرية، الطبعة الأولى، سنة (1347هـ).
89. مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، الناشر: الدار العلمية - الهند.
90. المستدرك على الصحيحين للحاكم مع تعليقات الذهبي في التلخيص، لمحمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، سنة: 1411هـ.
91. مسند البزار المشهور باسم البحر الزخار: لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من 1 إلى 9)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من 10 إلى 17)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء 18)، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت 1988م، وانتهت 2009م).
92. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لمسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
93. معجم مقاييس اللغة: للإمام أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر - بيروت، بدون طبعة، 1399هـ.
94. معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم: لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار - المدينة المنورة - السعودية، الطبعة: الأولى، 1405هـ / 1985م.
95. معرفة الرجال للإمام أبي زكريا يحيى بن معين، لأبي العباس أحمد بن محمد بن قاسم بن حُرْز، وفيه أيضاً: رواية ابن محرز، عن علي بن المديني، ورواية ابن محرز، عن أبي بكر بن أبي شيبة، ورواية ابن محرز، عن محمد بن عبد الله بن نمير، تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهرى، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة: 1430هـ.

96. معرفة أنواع علم الحديث: لابن الصّلاح عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بـ "مقدمة ابن الصّلاح"، تحقيق: عبد اللطيف المميم، وماهر الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1423هـ.
97. معرفة علوم الحديث، للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، سنة: (1397هـ).
98. المعرفة والتاريخ، للإمام أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية - بيروت.
99. المعين في طبقات المحدثين: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، دار الفرقان - عمان - الأردن، الطبعة: الأولى، 1404.
100. مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار: لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفى بدر الدين العيني، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1427هـ / 2006م.
101. المغني في الضعفاء: للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي.
102. المقتنى في سرد الكنى: للإمام أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد، الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة - السعودية، بدون طبعة، 1408هـ.
103. المنظومة البيقونية، لعمر (أو طه) بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي الشافعي، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، سنة: 1420هـ.
104. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، سنة: 1392هـ.
105. المؤتلف والمختلف، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: 1406هـ.
106. الموضوعات، للإمام جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت597هـ)، ضبط وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (ج1، 2: 1386، ج3: 1388هـ).
107. الموقظة في علم مصطلح الحديث: للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، 1405هـ.

108. ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية - بيروت، بدون طبعة، 1995م.
109. نزهة الألباب في الألقاب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، سنة: 1409هـ.
110. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: للإمام أبي الفضل أحمد ابن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير - الرياض، الطبعة الأولى، 1423هـ.